

مقدمة

التقرير السنوى للأمين العام
عن
اعمال المنظمة

أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والعشرون
الملحق رقم ١ ألف (A/7201/Add.1)



الامم المتحدة
نيويورك ، ١٩٦٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وارقام .
ويعني ايراد احد هذه الرموز الاعالة الى احدى
وثائق الامم المتحدة

الفهرست

الصفحة

١	اولا - عموميات
٤	ثانيا - نزع السلاح
٩	ثالثا - الفضاء الخارجي
١١	رابعا - صيانة السلم
١٥	خامسا - الانماء الاقتصادى والاجتماعي
٣٠	سادسا - حقوق الانسان
٣٤	سابعا - الفصل الحنصرى
٣٧	ثامنا - انتهاء الاستعمار
٤١	تاسعا - الاعلام
٤٤	عاشرا - المسائل الاخرى
٤٦	حادى عشر - ملاحظات ختامية

المقدمة

أولاً

عموميات

١ - ذكرت في مقدمة تقريرى السنوى في العام الماضى ان الامر لم يقتصر في الحالة الدولية على انها لم تتحسن في تلك الفترة ، بل انها تدهورت في الواقع تدهورا ملموسا . ويمكن القول اجمالا بأن التدهور قد استمر طوال السنة الماضية ، ان لم يحرز اى تقدم في سبيل السلم في فييتنام ، والنزاع العسكرى فيها مازال مستمرا بضراوة لا تفتر ، وكل يوم يمر يعزز اقتناعي بأن هذه المشكـلة لا يمكن ان تحل بالوسائل العسكرية . ان الآمال التي بعثتها في البداية محادثات باريس بين ممثلى جمهورية فييتنام الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الامريكية آخذة في التلاشي . اما في الشرق الاوسط ، فان السنة اتسمت باستمرار التوتر والشعور بخيبة الامل . كما ان آخر التطورات في تشيكوسلوفاكيا القت على الحالة ظلالاتمة وولدت شعورا بعدم الارتياح وعدم الطمأنينة لمن يتسنى تبديده الا بالعزم وبذل الجهود الداعبة .

٢ - وقد احرز شيء من التقدم المحدود في ميدان نزع السلاح ، وكان الحدث البارز خلال السنة هو عقد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ومازال مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منعقدا وقت كتابة هذه السطور ، ولا يسع المرء الا ان يأمل في ان يسفر هذا المؤتمر عن بعض النتائج الايجابية . اما في ميداني الفضاء الخارجي وحقوق الانسان ، فقد انعقد خلال السنة مؤتمران دوليان رئيسيان سأتكلم عن مداولاتهما في موضع آخر من هذه المقدمة . واما في ميدان الانماء الاقتصادى والاجتماعي ، فنجد ان الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لم تأت محققة للآمال الكبيرة والاماني العظيمة التي عقدها عليه المشتركون فيه ، لاسيما الضمنون منهم السى البلدان المتنامية .

٣ - لقد بقى واشتد ذلك ما دأبت على الاشارة اليه كل عام من مشاعر خيبة الامل ازاء المشاكل المزمنة في ميدان انهاء الاستعمار ، والفصل العنصرى وغير ذلك من المشاكل المستمرة منذ عهد قديم في افريقيا الواقعة جنوب خط الاستواء رغم ارادة الامم المتحدة . وسأتناول هذه المشاكل ايضا بالمزيد من التفصيل في مكان آخر من هذه المقدمة .

٤ - وقد اشرت في العام الماضى الى التقدم المحرز في مباشرة مسؤوليات الامم المتحدة في ايربان الخربية . ان الحكومة الاندونيسية ، كما ذكرت وقتئذ ، اكدت لي بانها ستفي وفاء تاما

بما تبقى على عاتقها حيال ايربان الغربية من مسؤوليات منبثقة عن الاتفاق الذى وقعته في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٢ جمهورية اندونيسيا ومملكة هولندا . وبناء على تلك التأكيدات ، عينت السيد فرناندو اورتييز - سانز ممثلا لي فيما يختص بـ ' فعل الاختيار الحر ' من جانب سكان ايربان الغربية . وقد وصل السيد اورتييز - سانز الى جاكرتا مع معاونيه الاوائل في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٦٨ لاجراء المشاورات اللازمة مع الحكومة الاندونيسية بشأن الترتيبات والطرق المتصلة بفعل الاختيار الحر ، بما في ذلك تحديد موعد الاستشارة التي تقرر اجراءؤها في وقت ما في عام ١٩٦٩ . ثم سافر في ٢٣ آب (اغسطس) الى ايربان الغربية ، وقد أتم الآن جولته في الاقليم للتعرف على احواله . وسيقوم ممثلي ، وفقا لاحكام المادة ١٧ من اتفاق ١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٢ " بمباشرة مسؤوليات الامين العام في اسداء المشورة بشأن الترتيبات التي يتعين على اندونيسيا القيام بها تحقيقا لفعل الاختيار الحر ، وللمساعدة في اتخاذ هذه الترتيبات والمشاركة فيها " . وبذلك أمل ان يتسنى ، بمعاونة الحكومة الاندونيسية ، تطبيق الاحكام الباقية من الاتفاق الذى انهى النزاع بين جمهورية اندونيسيا ومملكة هولندا بشأن ايربان الغربية ، وذلك في الوقت المحدد في الاتفاق . وغني عن البيان اني سأعلم الجمعية العامة عند اتمام بعثة ممثلي في ايربان الغربية .

٥ - اما فيما يتعلق بالمنظمة نفسها ، فأجد لزاما على ان اقرر آسفا مرة اخرى ان المصاعب المالية التي تكتنف المنظمة ليست اقرب الى الحل مما مضى . بل الواقع ان مركز المنظمة المالي قد تدهور خلال السنة الماضية ، ان الاصول السائلة الصافية - اى المبالغ النقدية والاستثمارات مضافا اليها الحسابات الجارية المنتظر تحصيلها ومخصوصا منها الحسابات الجارية الواجبة الاداء - انخفضت بمقدار ١٥٣ مليون دولار فيما بين ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ و ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ . وازداد الرصيد غير المدفوع من الاشتراكات المقررة على الدول الاعضاء في الميزانية العادية خلال الفترة نفسها بمقدار ٢٠٥ مليون دولار ، بينما انخفض الرصيد غير المدفوع فيما يتعلق بالحساب الخاص لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة بمقدار مليوني دولار ، وظل مبلغ ذلك الرصيد ثابتا دون تغيير فيما يتعلق بالحساب الخاص لعملية الامم المتحدة في الكونغو . وعلى ذلك فان مجموع الارصدة غير المدفوعة من الاشتراكات المقررة بلغ ، فيما يتعلق بالحسابات الثلاثة ، ٢٦٠٧ مليون دولار في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ ، اى انها زادت بمقدار ١٨٥ مليون دولار عنها في السنة السابقة .

٦ - يضاف الى ذلك ان الارصدة النقدية والاستثمارات القصيرة الاجل القابلة للتحويل الى ارصدة نقدية بسهولة انخفضت في فترة الاثني عشر شهرا من ١٥٨ مليون دولار الى ٧٦ مليون دولار وهذا المبلغ الاخير يقل عن الاحتياجات النقدية لشهر من النشاطات المدرجة في الميزانية العادية .

٧ - ولم تعقد اية تبرعات اضافية خلال هذه الفترة لمساعدة المنظمة على التخلص من مصاعبها المالية ، ولكن احدى الحكومات دفعت مبلغا قدره حوالي ١٥ مليون دولار ، وهو مبلغ كانت عقدته من قبل .

٨ - وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٨، كان صندوق رأس المال الاحتد اول قد استنفد لاسباب اهمها الاضرار الى تسليف ما مجموعه ٢٧٣ مليون دولار منه لتمويل النفقات المعتمدة في الميزانية العادية ريثما ترد الاشتراكات المقررة، والى تسليف ما مجموعه ١١٦ مليون دولار منه للحساب الخاص لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة .

٩ - ان الارقام الواردة اعلاه لا تتعلق الا بالميزانية العادية وبعمليات صيانة السلم الممولة كليا او جزئيا عن طريق الاشتراكات المقررة . وهي لا تشمل عجزا تقديريا بلغ في ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ حوالي ٨٧ مليون دولار فيما يتعلق بقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ولا يسعني في مثل هذه الظروف الا ان اعرب عن القلق ازاء ضعف امكانية وفائي في المستقبل القريب، بالتزامات المنظمة بأن ترد للدول الاعضاء النفقات الاضافية والاستثنائية التي تتحملها بتقديم الرجال والعتاد لعمليات صيانة السلم المختلفة التي تضطلع بها الامم المتحدة . كما ان تراكم المبالغ غير المدفوعة من الاشتراكات المقررة للميزانية العادية يعد كذلك مبعث قلق جدي مستمر .

١٠ - واني آمل ان تولي الجمعية العامة اهتمامها المجدد لمشكلة ايجاد وسيلة عاجلة فعالة لاسترداد ملاءمة المنظمة وقدرتها المالية .

١١ - وما زالت مسألة عمليات صيانة السلم تثير مشاكل جديدة صعبة . ويتجلى بالمزيد والمزيد من الوضوح ان نظام التبرعات الذي يقوم عليه تمويل عمليات صيانة السلم في قبرص نظام غير مرض من عدة وجوه . وكما بينت اعلاه، لم ترد اية تبرعات جديدة منذ صدور تقريرى الاخير، كما ولم يحدث اى تقدم سواء في سبيل حل مشكلة المديونية المترتبة على العمليات الماضية او في طريق الاتفاق على وسائل تمويل النشاطات الحالية والتي يحتمل الاضطلاع بها في المستقبل في هذا الميدان .

١٢ - الا ان هنالك بعض الدلائل الطيبة التي تبشر بإمكان التقدم فيما يتعلق بنواح اخرى من هذه المسألة . ذلك ان اتفاق الآراء الذي وصل اليه في ٢٨ أيار (مايو) الفريق العامل التابع للجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم، وهو الاتفاق الذي يقضي بأن يضطلع الفريق بالنموذج الاول من برنامج اعماله في شكل دراسة لعمليات مراقبي الامم المتحدة الحسكريين المنشاة او المأذون بها من قبل مجلس الامن، انما يبشر بتوفر الاستعداد لدى الجميع على سلوك سبيل جديدة سحيا الى ايجاد حل . وجد ير بالذكر ان هذا القرار اتخذه فريق عامل يضم فيمن يضم ممثلي اربعة اعضاء دائمين في مجلس الامن . ويبدو ان هنالك اعترافا متزايدا بأن ما ينطوى عليه مفهوم عمليات صيانة السلم امر وثيق الصلة بكامل نطاق وظائف المنظمة في مجال صيانة السلم والامن الدوليين وفيما يتعلق بطرق تسوية المنازعات تسوية سلمية . ومن المأمول ان تؤدي الدراسة التي بدأها الفريق العامل الى النظر بصورة واقعية في هذه المسؤولية البالغة الاهمية من بين مسؤوليات المنظمة .

١٣ - لقد تقدمت خلال السنة الماضية بمقترحات لاجداث اول تخيير رئيسي منذ اكثر من عشر سنوات في هيكل المناصب العليا في الامانة العامة . وقد اقرت الجمعية العامة هذه المقترحات

بالاجماع في دورتها الثانية والعشرين . وكنت قد اعلت ، في ذلك الحين ، نيتي في تعيين لجنة مؤلفة من سبعة اعضاء لدراسة تنظيم الامانة العامة . وقد تم تعيين هذه اللجنة في مطلع هذا العام ، وهي تواصل اعمالها منذ شهر نيسان (ابريل) ، وقامت بزيارات الى اهم مكاتب الامم المتحدة خارج المقر ، اى مكاتب جنيف وروما وفيينا وبيروت واديس ابابا وبانكوك وسانتياغو . واللجنة عاكفة الآن على وضع النص النهائي لتقريرها ، وانني لأتطلع باهتمام بالغ الى تلقي توصياتها . ولست اشك في ان تلك التوصيات ستكون لها فائدتها العملية بالنسبة الى الجهود المتواصلة التي ابذلها من اجل تحسين هيكل الامانة العامة وادائها لوظائفها .

ثانيا

نزع السلاح

١٤ - كانت السنة الماضية سنة انجاز في ميدان نزع السلاح . وقد جاء النجاح في عقد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ذروة لجهود دامت عشر سنوات في الامم المتحدة وفي مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لمفاوضات نزع السلاح . وبعد سنة من المفاوضات المركزة في اللجنة الثمانعشرية ، طرح مشروع المعاهدة كذلك على بساط البحث بمنتهى الدقة والتفصيل في الدورة الثانية والعشرين المستأنفة التي عقدتها الجمعية العامة هذا العام . وكان من نتيجة هذا البحث ادخال عدد من التحسينات الهامة على نصها ؛ هذا وقد اعتمد مشروع المعاهدة المنقح بأغلبية ساحقة في ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ . وعرضت المعاهدة للتوقيع في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٨ ، ووقعتها حتى الآن سبعون دولة . وقد دعت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٣٧٣ (الدورة ٢٢) ، الى الانضمام الى المعاهدة على اوسع نطاق ؛ وانني لآمل ان ترد التصديقات اللازمة في القريب لكي يبدأ نفاذ المعاهدة في اقرب موعد ممكن .

١٥ - ان هذه المعاهدة التي قيل عنها في معرض الترحيب والاشادة بها ، انها " اهم اتفاق دولي في ميدان نزع السلاح منذ بدء العصر النووي " وانها تمثل " نصرا كبيرا لقضية السلم " معاهدة هامة من عدة وجوه . فالاول ، تهدف المعاهدة الى منع زيادة انتشار الاسلحة النووية بين البلدان التي لا تحوزها ، وهي تقرر نظاما للضمانات بقصد التثبيت من الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها . واذا طبق هذا الاتفاق الدولي على الوجه الصحيح ، فانه يساعد على الحد من خطر الحرب النووية وعلى حصر نطاق ذلك الخطر .

١٦ - ثانيا ، لا تقتصر المعاهدة على اعادة تأكيد حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، غير القابل للتصرف ، في تنمية ابحاث الطاقة النووية وانتاجها واستخدامها للاغراض السلمية دون تمييز ، بل انها تنص كذلك على وجوب قيام جميع اطراف المعاهدة بتيسير اوفى تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وعلى حقهم

في الاشتراك في هذا التبادل . وتنص المعاهدة خاصة على جعل الفوائد التي يحتمل ان تجنى من كل التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية في متناول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في المعاهدة ، على اساس غير تمييزي ، وذلك في ظل الاشراف الدولي المناسب وعن طريق الاجراءات الدولية المناسبة ، كما تنص على وجوب استيفاء اقل ما يمكن من النفقات من هؤلاء الاطراف عن اجهزة التفجير المستخدمة ، وعلى عدم تضمينها اي من النفقات الداخلة في باب البحث والانماء .

١٧ - ثالثا ، حيث ان المعاهدة ليست غاية في ذاتها بل خطوة في سبيل نزع السلاح ، فان كل طرف من اطرافها يتعهد بمواصلة التفاوض بنية حسنة للاتفاق على التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب ونزع السلاح النووي ، وكذلك على معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية دقيقة فعالة .

١٨ - وينبغي الا يفوتنا ان الاتفاق على هذه الاحكام لم يأت الا بعد سنوات عديدة من المفاوضات الطويلة الصابرة ، وبعد فترة اطول من الاعمال التحضيرية التي يرجع عهدا الى عام ١٩٥٨ ، حين قدم الى الجمعية العامة اول مشروع قرار بشأن منع انتشار الاسلحة النووية . وقد تطلب الامر اجراء الكثير من التعديلات وتبادل التنازلات اثناء سير المفاوضات من جانب الاطراف المعنيين سواء كانوا نوويين او غير نوويين . ولذلك فان النتيجة النهائية تمثل بحكم الضرورة حلا وسطا . الا انني واثق من انه اذا قبلت هذه المعاهدة الاغلبية العظمى من الدول ونفذتها بأمانة ، فانها ستؤدي دورا اساسيا في السعي المتواصل الى الامن ونزع السلاح والسلم .

١٩ - والواقع ان مسألة عدم انتشار الاسلحة النووية قد قدمت دليلا اضافيا على شدة الترابط بين الامن وبين تنظيم التسلح . ويكفي ان نشير ، في هذا الصدد ، الى المناقشة التي دارت في مجلس الامن على اثر عقد المعاهدة ، والتي اسفرت ، اولا ، عن اصدار اعلانات نوايا من الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تقرر فيها تلك الدول انها ستقدم المساعدة المباشرة او تدعم تقديمها ، وفقا للميثاق ، الى اية دولة من اطراف المعاهدة غير حائزة للأسلحة النووية تتعرض لعمل من اعمال العدوان تستخدم فيه الاسلحة النووية ، او للتهديد بمثل هذا العدوان ؛ كما اسفرت ، ثانيا ، عن اتخاذ قرار مجلس الامن ٢٥٥ (١٩٦٨) بشأن مسألة امن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

٢٠ - وما يشهد كذلك بمدى اهتمام المجتمع الدولي بمسألة امن الدول التي نبذت الاسلحة النووية ، برنامج اعمال مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الذي عقد في جنيف في ٢٩ آب (اغسطس) ١٩٦٨ وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٤٦ باء (الدورة ٢٢) . فان من المسائل المعروضة على المؤتمر مسألتين رئيسيتين هما مسألة برامج التعاون في ميدان استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، ومسألة التدابير اللازمة لضمان امن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ويمكن للمرء ان يتوقع من المؤتمر ان يقوم ، في مجالته للمسألة الاخيرة ، بايلاء الاهتمام اللازم لتدابير نزع السلاح العملية والتي يمكنها الاسهام اكثر من سواها في توفير الامن .

٢١ - ونظرا الى ان الجهود الرامية الى نزع السلاح قد تركزت طيلة سنوات عدة في مسألة عدم الانتشار ، فان النواحي الهامة الاخرى من مسألة نزع السلاح كانت موضع اهتمام اقل . ولذلك فان من المستحسن ان يقوم مؤتمر اللجنة الثمان عشرية لمفاوضات نزع السلاح والجمعية العامة باستعراض الحالة ، وان يعمدا ، بعزم وطيد ، الى تناول تلك المسائل التي تعد اكثر عجلة والتي يكون الوصول الى اتفاق قريب بشأنها ايسر .

٢٢ - ان مسألة حظر التجارب الشامل هي احدى المسائل التي ينطبق عليها هذا الوصف . ولا شك في ان عقد معاهدة لحظر التجارب في جميع البيئات سيكون خطوة مستصوبة للغاية بعد عقد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وجدير بالذكر ان معاهدة عدم الانتشار تشير في ديباجتها اشارة نراها مستصوبة ، الى التصميم الذي ابداه اطراف معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء الموقعة في عام ١٩٦٣ ، على السمي الى تحقيق الوقف الابدئ لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية . ثم ان التقدم الحاصل في تعيين ماهية الظواهر الاهتزازية قد قلل من ابعاد مشكلة التثبيت من مراعاة حظر التجارب الشامل ، وجعل علاج هذه المشكلة امرا مستطاعا . وانه لمن المأمول حقا ان يؤدي تحسين الاجهزة والتعاون الدولي في تبادل البيانات الاهتزازية ، واستخدام الاساليب الاعصائية الى ايجاد نظام للمراقبة يمكن الاعتماد عليه بصورة كافية في ردع اطراف الاتفاق عن غرقه .

٢٣ - " ان عقد معاهدة حظر تجارب شامل ، تحظر التجارب الجوفية للاجهزة النووية ، امر من شأنه . . . ان يسهم في تحقيق اهداف عدم الانتشار ، ومن الجلي انه يساعد على ابطاء سباق التسليح النووي . " تلك هي احدى النتائج الواردة في تقريرى الى الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة الذى اعلنت به دراسة فريق الخبراء الاستشارى المصني بأثار استعمال الاسلحة النووية المحتمل ، والآثار الاقتصادية والمتعلقة بالامن المترتبة على الدول من جراء اقتناء هذه الاسلحة وزيادة انماؤها . وانا اعتقد ان من المناسب الاشارة الى هذا التصريح الاجماعي الصادر عن فريق من كبار الخبراء ينتمي اعضاؤه الى جميع انحاء العالم .

٢٤ - وقد ذكر الفريق كذلك ان اهداف عدم الانتشار يمكن ان يساعد على تحقيقها ايضا تدابير فعالة اخرى تكفل امن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ومما قاله حرفيا : " ان انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية بالاضافة الى منطقتي القطب الجنوبي وامريكا اللاتينية ، مناطق يكون نطاقها الجغرافي اوسع ما يمكن وتراعى فيها اتخاذ التدابير الاخرى اللازمة للحد من التسليح ونزع السلاح ، سيكون امرا مفيدا جدا كذلك " . وقد نالت معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية اهتماما كبيرا في الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة . ونص قرار الجمعية العامة ٢٢٨٦ (الدورة ٢٢) على ان الجمعية ترحب مع الارتياح البالغ بهذه المعاهدة التي تشكل حدثا ذا اهمية تاريخية في اطار الجهود المبذولة لمنع انتشار الاسلحة النووية ولتعزيز السلم والامن الدوليين .

٢٥ - كذلك اثنت الجمعية العامة على المعاهدة لتكريسها حق بلدان أمريكا اللاتينية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية المحققة لتعجيل الانماء الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها . وانه لمن مصلحة جميع البلدان حقا ان تحظى المعاهدة بالمرعاة العالمية والا يتأخر بدء سرانها بحال من الاحوال .

٢٦ - وقد اختتم التقرير بقوله : " وايا كان السبيل الى الامن القومي والدولي في المستقبل ، فانه لا يتمثل قطعا في زيادة انتشار الاسلحة النووية ومواصلة اتقانها " . واني اعتقد انه يلزم في هذه المرحلة ، وبعد ان تحقق عقد معاهدة عدم الانتشار ، ايلاء اكبر الاهتمام الى الحالة في القطاع النووي كله ، بما فيها مسألة استحداث الاسلحة الجديدة .

٢٧ - وبالرغم من النجاح المحدود الذي تحقق في ميدان مراقبة التسليح خلال السنوات العشر الاخيرة ، فان الحالة مازالت مشحونة بالاخطار . ان مخزونات الدول الكبرى من الاسلحة النووية مازالت في ازدياد . كما ان استحداث الاجهزة المضادة للقذائف واقامتتها اصبح حافزا على احداث تغييرات معجلة في تقنيات القذائف الهجومية . واصبح احتمال استخدام قاع البحار والمحيطات خارج حدود الولاية القومية الحالية ، في الأغراض العسكرية ، مثار قلق متزايد . ويلاحظ ان المختبرات العلمية تعمل على ابتكار وتجريب شتى الاسلحة البيولوجية والكيميائية الجديدة .

٢٨ - اما فيما يتعلق بوسائل ايصال الاسلحة النووية ، فان الاستعداد الذي بدا من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لبدء محادثات ترمي الى الحد من الاسلحة النووية الهجومية والشبكات الدفاعية المضادة للقذائف وخفضها يمثل خطوة مشجعة الى الامام . الا انه مما يجافي الروح الواقعية ان نقل من شأن المصاعب التي يلزم تذليلها قبل الوصول الى اتفاق على هذه المسألة البالغة التعقيد . واني ، ان اضح كل ذلك في اعتباري ، لعلى اقتناع شديد بوجوب وقف تجريب وتحسين الاسلحة النووية الجديدة اثناء سير المحادثات ، حيث ان ذلك يؤدي ، في رأيي ، الى تيسير المهمة العسيرة التي يتعين على الدولتين النوويتين الرئيسيتين مواجهتها .

٢٩ - ولقد كان اتخاذ الجمعية العامة بالاجماع لقرارها . ٢٣٤٠ (الدورة ٢٢) بشأن مسألة تخصيص قاع البحار والمحيطات وباطن ارضها ، للاغراض السلمية وحدها واستخدام موارد هـما لمصلحة الانسانية ، من النتائج الايجابية التي احرزتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين . الا ان من الضروري اتباع الخطوات الاولى التي تضمنها القرار ، في القريب ، بتدابير اخرى من تدابير التعاون الدولي الرامية الى منع الاعمال والاستخدامات التي يمكن ان تضر بالمصالح العامة للبشرية .

٣٠ - وبينما يجري احراز التقدم في ميدان نزع السلاح النووي ، وتوجد ناحية اخرى من مشكلة نزع السلاح ارى انها لم تحظ في السنوات الاخيرة الا باقل العناية ؛ تلك هي مسألة الاسلحة الكيميائية والبيولوجية التي حجبتهما مسألة الاسلحة النووية ، باعتبار ان القوة التدميرية لهذا النوع

الاخير من الاسلحة يبلغ اضعاف القوة التدميرية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ومع ذلك فان الاسلحة الكيميائية والبيولوجية هي ايضا من اسلحة التدمير الشامل التي ينظر اليها الجميع بعين الاستهجان والاستبشاح، وقد تكون في بعض نواحيها اشد خطرا حتى من الاسلحة النووية لانها لا تتطلب انفاق ذلك المقدار الهائل من الموارد المالية والعلمية الذي يلزم في حالة الاسلحة النووية. ومن المعروف ان في امكان جميع البلدان تقريبا، بما فيها البلدان الصغيرة والمتنامية، ان تحصل على هذه الاسلحة التي يمكن صنعها بنفقات زهيدة في وقت قصير وبمعزل عن الانظار، وذلك في المختبرات او المصانع الصغيرة. ان هذه الحقيقة بحد ذاتها تزيد كثيرا من صعوبة مشكلة المراقبة والتفتيش. يضاف الى ذلك انه حصلت، بعد ان اعتمد في ١٧ حزيران (يونيه)، بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للخمازات الخائفة والسامة وما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، تطورات علمية وتقنية كثيرة، كما طرأت تحسينات كثيرة، ان جاز استخدام هذه اللفظة، في الاسلحة الكيميائية والبيولوجية، الامر الذي احدث حالات جديدة ومشاكل جديدة. فقد حصلت، من ناحية، زيادة كبيرة في قدرة هذه الاسلحة على انزال آلام تفوق التصور ونشر الامراض وابقاع الهلاك بين اعداد اكبر فأكبر من البشر؛ ومن ناحية اخرى فان هنالك اتجاها متزايدا الى استخدام بعض انواع المواد الكيميائية في مكافحة اعمال الشغب بين المدنيين وميلا خطيرا الى قبول استعمالها بشكل ما في الحرب التقليدية.

٣١ - لقد دعت الجمعية العامة جميع الدول قبل عامين، في قرارها ٢١٦٢ باء (الدورة ٢١)، الى ان تراعي بدقة مبادئ واهداف بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، وشجبت جميع الاعمال المتعارضة مع تلك الاهداف، ودعت جميع الدول الى الانضمام الى البروتوكول. هذا وانني لأود مرة اخرى ان اضم صوتي الى اصوات الآخرين في الحث على تنفيذ هذا القرار تنفيذا عاجلا تاما. الا انني ارى ان هنالك الكثير مما يلزم عمله الى جانب ذلك.

٣٢ - فخلال السنوات الثلاث والعشرين التي انقضت على وجود الامم المتحدة، لم تجر في اية هيئة من هيئات الامم المتحدة اية مناقشة مستفيضة للمشاكل التي تثيرها الاسلحة الكيميائية والبيولوجية، ولم يجز الاضطلاع بأية دراسة مفصلة لها. وقد اخذت هذه المسألة تحظى مؤخرا بالمزيد من الاهتمام، وشمة شعور بأن الوقت قد حان لعلاجها بصورة اوفى. ولذلك فاني ارحب بتوصية مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح المقدمة الى الجمعية العامة بأن يعين الامين العام فريقا من الخبراء لدراسة آثار الاستعمال الحربي المحتمل للوسائل الكيميائية والبكتريولوجية. واني اعتقد ان مثل هذه الدراسة التي تؤدي الى تقصي اخطار الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وتقييم تلك الاخطار، ستكون عملا مفيدا جدا في الوقت الحاضر، اذ انها يمكنها ان تسترعي الانظار الى ميدان تتزايد اخطاره في وقت يتضاءل ادراك الرأي العام فيه لتلك الاخطار. كما انها يمكنها ان تساعد في توضيح الامور في ميدان يزداد تشعبا على مر الزمن. ولا شك ان فهم الاخطار التي تثيرها هذه الاسلحة فهما اشمل واعمق من ذي قبل امر يمكن ان يساعد كثيرا على التصرف على افضل السبل لمعالجة تلك الاخطار.

ثالثا

الفضاء الخارجي

٣٣ - لقد اظهر العقد الاول من تاريخ استكشاف الفضاء الخارجي ، بصورة مقنعة كـال الاقناع ، انه قد تم احراز تقدم ملحوظ في غزو الفضاء الخارجي . وتنهض الانجازات الرائعة للـدولتين الفضائيتين الرئيسيتين ، اى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، شاهدا على التطورات الهائلة الحاصلة في العلوم والتقنيات الفضائية . وانني ارحب بهذه الانجازات وارى انها لا تخدم المصالح القومية وحدها بل وكذلك المصالح المشتركة لجميع الامم . كما انني اجروء في الوقت نفسه على الامل في ان يؤدى التقدم الذى احرزته الدولتان الفضائيتان الرئيسيتان ، فضلا عن بلدان اخرى كثيرة ، في العلوم والتقنيات الفضائية ، دوره في مساعدة تقدم الانسان في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي .

٣٤ - ومثل هذا الامر لا يكون ممكنا الا بمواصلة وتوطيد التعاون الوثيق بين الدولتين الفضائيتين الرئيسيتين ، وكذلك بينهما وبين الدول الاخرى ، سواء في داخل الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية او على الصعيد الثنائي . ولقد كان ادراك هذه الحاجة الحيوية هو الذى حدا بالامم المتحدة الى الاخذ بزمم المبادرة في الدعوة الى عقد مؤتمر دولي ينظم برعايتها تأمينا لاشترك جميع الدول اشتركا تاما واسع النطاق في استكشاف الفضاء الخارجي .

٣٥ - وقد حدد مؤتمر الامم المتحدة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الاغراض السلمية لنفسه مهمة دراسة الفوائد العملية التي يمكن ان تجنى من الابحاث الفضائية ومن استكشاف الفضاء بفضل الانجازات التقنية والعلمية ، ومدى امكان انتفاع الدول غير الفضائية ، ولا سيما منها البلدان المتنامية ، بتلك الفوائد واشتراكها في التعاون الدولي في النشاطات الفضائية . وقد بينت الابحاث القيمة الكثيرة المقدمة للمؤتمر اننا وان كنا لا نزال نجهد المدى الكامل للفوائد التي يمكن ان تجنى من التقنية الفضائية ، فان استكشاف الفضاء الخارجي ستكون له آثاره البعيدة في نواح كثيرة من نواحي الحياة في كوكبنا هذا . من ذلك ان التطورات في ميدان المواصلات الفضائية ، لاغراض نشر المعلومات والتعليم الجماهيري خاصة ، يمكن ان تساعد على تعزيز التعاون الدولي من ناحية ، وان تسهم مساهمة هامة في تقدم البلدان المتنامية في المستقبل القريب من ناحية اخرى . اما في ميدان الارصاد الجوية ، فان هناك برامج مثل برنامج شبكة الرصد الجوى العالمي موضوعة تحت ادارة المنظمة العالمية للارصاد الجوية ستساعد على اتاحة المراقبة المنتظمة للاحوال الجوية ، وستساعد في نهاية المطاف على تغيير الطقس والتحكم فيه ، مما يعود بالفوائد على جميع البلدان . كما يعتقد ان التقدم الحاصل في ميدان المواصلات الفضائية والارصاد الجوية ، وكذلك في تطوير الاجرام المدارية الخاصة بدراسة الموارد الارضية يمكن ان يساعد الى حد كبير في حل مشاكل الانماء الاقتصادى والاجتماعي .

٣٦ - وقد تم التأكيد على ضرورة التنسيق والتشجيع المتواصل الفعال لانماء البرامج الحالية الثنائية والمتعددة الاطراف في ميدان التعليم والتدريب في العلوم الفضائية ، ولا سيما ما يتعلق منها بالبلدان المتنامية . ورؤى ان هنالك حاجة حيوية الى تشجيع وتعزيز الجهود التعاونية الدولية في النشاط الفضائي اذا اريد لعدد الدول المشتركة في النشاط الفضائي ان يزداد . ورؤى ان على المنظمات الدولية مسؤولية خاصة في هذا الصدد .

٣٧ - وسيحضر على الجمعية العامة في هذه الدورة تقرير المؤتمر المفصل . واني لأود ان اكرر الاعراب عن املي في ان يكون المؤتمر خطوة اولى فحسب في اذاعة الفوائد العملية التي تجنى من استكشاف الفضاء ، وفي ان يؤدي ذلك في آخر الامر الى الاقدام على مساع عملية مشتركة والسبيل للتعاون الدولي بين الدول غير الفضائية ، وهو المحطة الاستوائية لاطلاق الصواريخ السابرة في ثومبا بالهند ، المشمولة برعاية الامم المتحدة . وقد شهد هذا العام تدشين هذه المحطة ، التي دخلت مرحلة العمل بكامل طاقتها . ويسرني ان اشير في هذا الصدد الى ان الجمعية العامة قد ايدت في دورتها الاخيرة قرار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بتعيين فريق من العلماء لزيارة محطة اطلاق الصواريخ السابرة بمارديل بلاتا في الأرجنتين عند البدء في تشغيلها وذلك لاسداء المشورة الى الامم المتحدة بشأن اهلية تلك المحطة للحصول على رعاية الامم المتحدة .

٣٨ - ان ضمان انتفاع جميع البلدان ، ايا كانت درجة نمائها الاقتصادي ، بفوائد استكشاف الفضاء العملية يقتضي مباشرة النشاطات الفضائية بطريقة منظمة . وقد اتخذت الامم المتحدة عدة خطوات هامة في هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة الماضية . وفي ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ، بدأ نفاذ معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى ، وهي المعاهدة التي امتدحتها الجمعية العامة بالاجماع والتي تقضي بانشاء نظام قانوني في هذه البيئة التي كان يمكن ان تصبح ، لولا ذلك ، مجالاً للصراع والنزاع .

٣٩ - وقد واصلت الامم المتحدة في السنة الماضية اعمالها في هذا الاتجاه ، فاستكملت احكام المعاهدة باتفاق ائقاف الملاحين الفضائيين واعادة الملاحين الفضائيين ورد الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي ، وهو الاتفاق الذي امتدحتته الجمعية العامة بالاجماع في دورتها الماضية . ومن الامور المشجعة ان هذا الاتفاق الذي عرض للتوقيع في نيسان (ابريل) من هذا العام في لندن وموسكو وواشنطن ، قد وقعته اكثر من خمسين بلدا حتى الآن .

٤٠ - واني لأمل ان تستمر روح التعاون هذه في ابقاء البيئة الجديدة منطقة سلم بحكم القانون . وأمل خاصة في ان يعزز هذين الاتفاقين في القريب اتفاق بشأن المسؤولية عن الاضرار التي تحدثها الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي ، وهو اتفاق يجري بحثه حاليا في المنظمة .

ويسعدني كذلك ، في هذا الصدد ، ان انوه بأن الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية سي عقد مؤتمرا في عام ١٩٧٠ لمتابعة اعماله في مجال تنظيم توزيع الذبذبات المستعملة للمواصلات الفضائية .

٤١ - كذلك آمل في ان يستمر الاتجاه الحاضر لاقرار نظام قوامه تعزيز السلم والتعاون في الفضاء الخارجي ، ولتهيئة امثلة مفيدة يمكن القياس عليها في المجالات الاخرى التي قد تتطلب ترتيبات جديدة في المستقبل القريب .

رابعا

صيانة السلم

٤٢ - كانت السنة التي انقضت منذ حرب اوايل حزيران (يونيه) ١٩٦٧ سنة تتسم بالتوتر الشديد والشعور القوي بخيبة الامل في الشرق الاوسط . لقد انتهت الحرب بسرعة ، ولكن وقف اطلاق النار الذي اراده مجلس الامن قد غرق كثيرا في سلسلة من حوادث القتال المتفاوتة الخطورة . ويصدق هذا القول خاصة على قطاع اسرائيل - الاردن وقطاع قناة السويس . ولقد كان جهاز هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، رغم تمزقه وتشتته بفعل احداث حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، عاملا هاما في منع تصعيد القتال ، وذلك خاصة بحده من نطاق الحوادث وتأمينه لوقف اطلاق النار محليا بواسطة ترتيبات وقف اطلاق النار التي اتخذت عقب حرب حزيران (يونيه) في القطاع السوري وقطاع قناة السويس . اما في قطاع وقف اطلاق النار الاسرائيلي - الاردني ، حيث لم يتسن وضع مراقبي الامم المتحدة بسبب عدم موافقة الطرفين ، فقد كانت حوادث القتال اكثر وقوعا واشد خطورة . بل ان الامم اقتضى اجتماع مجلس الامن عدة مرات بسبب تلك الحوادث . ولقد ناديت مرارا بوضع المراقبين في جميع قطاعات وقف اطلاق النار ، وشددت على ان مثل هذه الترتيبات ذات الطبيعة العملية ، وهي ترتيبات لا داعي لأن تخل بدعاوى الاطراف ولا بمواقفهم ، ستخدم مصلحة الاطراف والامم المتحدة معا .

٤٣ - وينبغي الا يغرب عن البال ، عند النظر في ملابسات الانتهاكات الكثيرة المؤسسة لوقف اطلاق النار ، ان احد جانبي قطاعات وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط يكاد يكون مؤلفا بأكمله من مناطق خاضعة للاحتلال العسكري ، والتاريخ يدلنا على ان مثل هذه الحالات من شأنها ان تثير ما هو اكثر من القدر المعتاد من اعمال العنف .

٤٤ - وفي ضوء الحالة القائمة في منطقة نزاع حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، وخاصة في الاقاليم المحتلة ، شعرت بوجود حاجة كبيرة الى ايفاد - كما اقترحت ايفاد - بعثة انسانية ثانية الى الشرق الاوسط ، ولا سيما على سبيل الوفاء بالتزاماتي الاعلامية بموجب قرار مجلس الامن

٢٣٧ (١٩٦٧) وقرار الجمعية العامة ٢٢٥٢ (د إ ط - ه) بشأن المسائل الانسانية . وعلى ذلك فقد كان من دواعي خيبة املي الشديدة اني وجدت لزاما على ان انهي، الى مجلس الامن والجمعية العامة في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٨ ان جهودى في هذا الصدد كانت غير مجددة عسى ذلك الحين .

٤٥ - لقد ازدادت حالة اللاجئين تدهورا منذ حرب حزيران (يونيه)، واشتدت مع تدهورها صعوبة مهمة وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم . ومما يذكر على الاخص ان نقص الاموال والاغذية والمؤن والمعدات اللازمة لمواجهة احوال الطوارئ اتخذت صورة حادة في بعض الاحيان . ولهذا السبب وجهت الى الحكومات ندائين دعوتها فيهما الى تقديم تبرعات خاصة ، اولهما في ٢ آذار (مارس) ١٩٦٨ لتقديم الاموال والمزيد من الخيام؛ والثاني لتقديم المعونة الغذائية ، وهو نداء اصدرته بصورة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٨ . ولقد كانت الاستجابة الى كلا هذين الندائين محدودة الى درجة مخيبة للأمال .

٤٦ - ولقد كانت جهود ممثلي الخاص الموفد الى الشرق الاوسط السفير غونار يارنغ مناط الامل في تحقيق التقدم في سبيل تخفيف التوترات في الشرق الاوسط وتجنب نشوب النزاع عن طريق حل المشاكل الرئيسية القائمة بين الدول العربية واسرائيل . وهذه الجهود يجب ان تكون ، بحكم طبيعتها ، متسمة بالسرية والكتمان . وقد حرص السفير يارنغ على اتباع سياسة تقضي بعدم الادلاء بأية تصريحات عامة او حتى اصدار تقارير موضوعية اثناء متابعته لجهوده . ومن غير المستصوب لي ايضا ان اتطرق في هذا الوقت الى المسائل الموضوعية المتصلة ببعثة يارنغ . الا انه قد يكون من المفيد في هذه المرحلة ابداء بعض الملاحظات العامة على تلك البعثة في اطار الحالة في الشرق الاوسط وكذلك في اطار اوسع منه هو اطار دور الامم المتحدة في المسألة .

٤٧ - كان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي اتخذته مجلس الامن بالاجماع في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ انجازا كبيرا في حد ذاته ، هياً الاساس اللازم لمعالجة مشاكل الشرق الاوسط الكثيرة معالجة بناءً سلمية من قبل الاطراف والمجتمع الدولي . وقد نص هذا القرار على ايفاد ممثل خاص " لاقامة ومواصلة الاتصالات اللازمة مع الدول المعنية بقصد تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية مقبولة " . وتلك مسئولية ثقيلة تلقى على عاتق رجل واحد ، الا ان هذا النهج كان من الوجهة العملية احكم من غيره من النهج المتاحة ، وهي نهج من الجلي انهى محدود .

٤٨ - لقد كان في الجهود الدائبة التي بذلها السفير يارنغ بلا كلل طيلة الاشهر التسعة الماضية ما يكفي واكثر للبرهنة على ان الثقة التي وضعتها فيه انا ووضعتها فيه مجلس الامن كانت في محلها . ولم يشك احد قط في ان المشاكل التي تعين عليه ان يعالجها تتسم بصعوبة قصوى وتعقيد بالغ ؛ ومن المؤكد انه ما كان ليتمكن لاي شخص عاقل ان ينتظر منه ايجاد الحلول السريعة او صنع

المعجزات . ولست اجد مدعاة للدهشة ، وان كنت اجد مدعاة للشحور بالاسف ، في ان الآمال التي عقدت على قرار ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) لم تتحقق بعد بأى قدر ملموس رغم جهود السفير يارنخ المتواصلة . ان الحالة في الشرق الاوسط لم تتغير كثيرا من حيث الاساس عما كانت عليه قبل ثمانية اشهر ، وذلك فيما يتعلق حتى بمجرد بوادر التسوية . والنقطة الوحيدة التي انعقد عليها اتفاق جميع المصننين حتى الآن هي ضرورة استمرار السفير يارنخ في بذل جهوده .

٤٩ - وفي هذا بالطبع ما فيه من ثناء شخصي على السفير يارنخ يرجى ان يكون كذلك تعبيراً عن رغبة الاطراف الصادقة في ايجاد حل سلمي . ولا شك ان من العناصر التي تتطوى عليها الحالة في الشرق الاوسط هو انها تتطلب تحقيق تسوية سلمية بمنتهى العجلة . وهذا لا يدركه احد مثلما يدركه السفير يارنخ نفسه . والامم المتحدة لا يسعها ، حرصاً على مصلحة السلم ، ان تسكت على استمرار الحال الى اجل غير محدد دون احراز تقدم نحو التسوية السلمية في الشرق الاوسط .

٥٠ - ان الجهود التي يبذلها السفير يارنخ لتشجيع الاتفاق بين اطراف نزاع الشرق الاوسط قد عرقلها اختلافهم فيما بينهم حتى الآن بشأن الاجراء الذي ينبغي ان يتبع في تناول المسائل الموضوعية . فقد اصر احد الاطراف على " المفاوضات المباشرة " ، وهو تعبير يقصد به فيما يبدو والتجابه وجهها لوجه بين الجانبين ؛ وقد رفض الجانب الآخر ، في البداية على الاقل ، الاجراء المباشر ، ولكنه ابدى استعداداً للاضطلاع بصورة غير مباشرة بالمحادثات الموضوعية المتعلقة بتنفيذ القرار ، وذلك بواسطة السفير يارنخ . ان كل جهود السفير يارنخ لن تجدى فتيلاً ما لم يتمكن من اجراء شكل من اشكال الحوار مع الجانبين يتناول المسائل الموضوعية . وهذا الحوار لن يكون مثمراً اذا كان موضوعياً من جانب ، واجرائياً فقط من الجانب الاخر .

٥١ - ان مفتاح التسوية السلمية للمسائل التي تفرق بين الدول والشعوب وتؤدي الى النزاع المسلح او تهدد به هو التفاوض ؛ وكثيراً ما يتعذر ، بسبب الظروف السياسية او سواها ، جلب اطراف نزاع ما الى طاولة المفاوضات ، كما انه ليس ثمة ما يضمن انهم اذا جاؤا اليها تسنى وصولهم الى اتفاق في غضون فترة معقولة من الزمن .

٥٢ - والمفاوضات قد تجرى بطرق مختلفة ، وليست هنالك صيغة ثابتة تتحكم فيها . فان الاجراء الذي يكون عملياً في مجموعة معينة من الظروف قد يكون غير عملي بتاتا وغير ملائم في مجموعة اخرى . وغني عن البيان ان الطريق الصحيح هو الطريق الذي يقضي الى المفاوضات المثمرة سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وانه ليبدو لي ان علينا ، كقاعدة عامة ، ان نؤكد على النتائج لا على الاجراءات .

٥٣ - وهنالك ثلاث سلاسل مختلفة من مفاوضات السلم تدور وقت كتابة هذه السطور ، كل سلسلة منها تختلف عن الاخرى في الاجراء المتبع فيها ، وهي : المحادثات الاولية الدائرة في باريس بشأن فييتنام ؛ والمحادثات الدائرة بين زعماء طائفة القبارصة اليونانيين وزعماء طائفة القبارصة الاتراك في قبرص ؛ والمحادثات التي يضطلع بها السفير يارنخ بشأن الشرق الاوسط .

٥٤ - ان هذه المحادثات تختلف عن بعضها بعضا من حيث مدى صدور المبادرة فـي بدئها من الاطراف انفسهم ، او من الغير ، ومن حيث طبيعتها المباشرة او غير المباشرة ، ومن حيث مدى المساعدة التي يقدمها الى الاطراف طرف آخر خلال سير المفاوضات . واشير في هذا الصدد الى ان المحادثات الناجحة التي دارت بين الهند وباكستان في طشقند في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ انما نظمت بفضل المساعي الحميدة للاتحاد السوفياتي الذي قدم ممثلوه المساعدة للطرفين اثناء المحادثات . كما اشير ايضا في هذا الصدد الى ان المفاوضات التي دارت في رودس في عام ١٩٤٩ أدت الى عقد اتفاقيات الهدنة العامة بين الدول العربية الاربعة واسرائيل تولت تنظيمها الامم المتحدة . وفي رودس ، كانت المفاوضات ذاتها غير مباشرة في جوهرها ؛ اما الجمع بين الاطراف المعنيين فكان يتم في اجتماعات يرأسها الوسيط بالنيابة للتصديق رسميا على الاتفاقات التي يتم الوصول اليها عن طريق المحادثات غير المباشرة التي جرت بواسطته .

٥٥ - وكثيرا ما يتردد على السنة اطراف المنازعات في مجلس الامن وفي غيره ما مفاده ان الامم المتحدة وان كانت قد حققت قدرا من النجاح في صيانة السلم في مناطق المنازعات ، فانها قد اخفقت او هي تخفق في اداء واجبها في حل المشاكل السياسية التي تسبب تلك المنازعات . ان القائلين بهذه الآراء ينزعون الى تجاهل حقيقة بسيطة هي ان المسؤولية الاولى عن تسوية المنازعات تسوية سلمية تقع حتما على عاتق الاطراف انفسهم ، وانه لا يمكن ، بدون تعاونهم وجهودهم ، الاصل في نجاح اية مهمة سلمية للامم المتحدة ، ايا كانت البراعة التي تباشر بها ومهما كانت قوة التأييد الذي تحظى به . اما اذا توفر ذلك التعاون ، فان في وسع الامم المتحدة ان تقدم مساعدة لا تقدر . ولا يصدق هذا في اي مكان مثلما يصدق في الشرق الاوسط .

*

* *

٥٦ - بعد مرور اربعة اعوام من التوتر والنزاع في قبرص ، وهي اعوام يرجع كثير من الفضل في السيطرة على زمام الحالة فيها الى جهود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ، شهدت الجزيرة فـي بضعة الاشهر الماضية عددا من التطورات التي تتسم بدلالة فائقة وتدعو الى التفاؤل الشديد . ذلك ان الاصطدامات المسلحة في آيوس فيود وروس وكوفينو في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ قد انتقلت بالتجابه الطائفي الى حالة انفجارية ، بل انها هددت مدة من الزمن بتمزيق السلم الدولي في شرقي البحر المتوسط . ولكن رجحت كفة التحقل ، فتراجع خطر الحرب بفضل الجهود الدبلوماسية المركزة ، بما فيها الددات الثلاثة التي وجهتها انا الى الاطراف ، وتم الوصول الى تسوية بشأن ينسحب من قبرص كل الافراد المسلحين من اليونانيين والأتراك الزائدين عن الكتيبتين القوميتين .

٥٧ - وتلا ذلك ، ابتداء من اول عام ١٩٦٨ ، انخفاض مطرد في حدة التوتر تجلى فـي تزايد الاتصالات بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، والتناقص المحسوس في حوادث

اطلاق النار وغيرها من الحوادث الطائفية ، والمساوي الواسعة النطاق التي بذلتها الحكومة لاعادة الامور الى مجراها الطبيعي في البلاد ، وذلك برفع القيود الاقتصادية ومنح حرية التنقل التامة للقبارصة الاتراك .

٥٨ - وفي هذا الجو المتحسن ، تمكن ممثلي الخاص من تنظيم محادثات مباشرة بين الطائفتين ، وتعد هذه المحادثات اول اتصالات جديدة من نوعها تجرى منذ اربع سنوات ونصف . وقد كان سير هذه المحادثات التي بدأت في مطلع حزيران (يونيه) من هذا العام مشجعا حتى الآن . ولا تزال هنالك طبعاً مصاعب كثيرة يلزم تذليلها ، وسيتعين على المشتركين في المحادثات وغيرهم من زعماء الطائفتين ان يواصلوا التحلي بخير مظاهر الحكمة السياسية والصبر والتفاهم المتبادل اذا اريد تحقيق نتائج باقية متينة . ومع ادراكي التام للمصاعب التي تكتنف الأمر ، ارى ان من المستطاع القول بأنه يبدو الآن ، فيما يتعلق بقبرص ، شيء من الامل الحقيقي في التقدم نحو التسوية .

٥٩ - ان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ستبذل بالطبع كل ما هو مستطاع في حدود اختصاصاتها لمساعدة الاطراف في العمل على تأمين العودة التامة الى الاحوال الطبيعية ، وستظل مساعي الامين العام الحميدة تتاح للاطراف ، اما بصورة مباشرة او بواسطة ممثلي الخاص ، للمساعدة على تحقيق التسوية السلمية للمشكلة القبرصية .

٦٠ - واجد لزاماً علىّ مع ذلك أن انبثه اطراف النزاع القبرصي الى ضرورة السير بسرعة نحو حل المشكلة ، وذلك لان الحالة المالية فيما يتعلق بقوة الامم المتحدة مستمرة في التدهور ، وبلغ العجز في حساب هذه العملية ما يقارب ٥٨٦ ٠٠٠ ١٣ دولار . ولقد ابرزت مرارا في تقاريرى الدورية الى مجلس الامن عن عطية الامم المتحدة في قبرص ، ان الطريقة التي قررها المجلس لتمويل العملية غير مرضية ، وانه لم تتخذ بعد ، مع ذلك ، اية تدابير لتصحيح هذا الوضع . لذلك اجدني ، مرة اخرى ، مضطرا الى التنبيه ، والى تنبيه اطراف النزاع القبرصي خاصة ، الى انه لن يكون من الممكن في هذه الظروف استبقاء قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في الجزيرة لفترة طويلة في المستقبل ، واننا نقرب سراعاً من الوقت الذي قد يتعين فيه اتخاذ تدابير حاسمة ربما شملت سحب القوة .

خامساً

الانماء الاقتصادى والاجتماعي

٦١ - اتاحت الاعمال التحضيرية اللازمة للمعد الانمائي الثاني فرصة لمراجعة النفس مراجعة مفيدة فيما يتعلق بانجازات عقد الامم المتحدة الانمائي الاول ، الذى يقترب الان من نهايته ، فضلاً عن مواطن خيبة الامل فيه . ولا ريب في ان معظم المشاكل الاساسية التي يواجهها المجتمع العالمي اليوم لا تختلف اختلافاً محسوساً عن المشاكل التي كانت الالسن تلهج بذكرها في مطلع العقد

السابع من هذا القرن ، الا وهي : معادلة السكان والموارد الغذائية ، والتعليم ، ونقل العلم والتقنية ، وتعبئة الموارد المالية والقطع الاجنبي والاستراتيجية الانمائية العامة . الا اننا قد تعرفنا بوضوح اكثر على ماهية النقص والعيوب ؛ ومن الجلي ان بعض التغييرات قد بدأت تحدث في كثير من هذه الميادين ، بل لقد كانت هناك فتوحات جديدة في بعض الحالات .

٦٢ - وما زال مستوى معيشة جزء كبير من سكان العالم غير كاف وغير مقبول ، كما ان المعدل الحالي لنمو الانتاج المحلي الاجمالي لا يدعو الى اى تفاؤل خاص في بلدان متنامية كثيرة جدا . وفي وجود مثل هذه الحالة ما يبرر كل التبرير الجهود المشتركة المزمع بذلها الآن في اطار عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني .

٦٣ - وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته الاخيرة المعقودة في جنيف ، الخطوات اللازمة للاسراع بالاعمال الالوية ولمضاعفة الجهود القومية والدولية الرامية الى وضع سياسة دولية دينمية للعقد الثامن من هذا القرن . وابدت اثناء مناقشاته عدة مقترحات قيمة بخية تحسين الاطار المتسم بالمغالاة في التبسيط الذي وضع في مطلع العقد السابع ، ووضع مجموعة افتراضات اكثر تنوعا ، وايجاد الجهاز اللازم لقياس مدى التقدم وكشف العيوب في مرحلة التنفيذ . ومن الواجب كذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لاطلاع الرأى العام اولا فأول على الاهداف والغايات وعلى المشاكل المواجهة اثناء هذه الفترة . ففي الوقت الذي يبدو فيه ان الاهتمام بنشاطات الامم المتحدة وبمفهوم المسؤولية الجماعية عن الانماء الاقتصادي يتزعزع ، تزيد اهمية اشراك الرأى العام ، فضلا عن الحكومات ، في اعداد الاستراتيجية اللازمة للعقد القادم ثم في تنفيذها .

٦٤ - وسوف يدرج موضوع العقد الانمائي الثاني في جدول اعمال هيئات كثيرة من هيئات الامم المتحدة . والواقع ان الجهود الحالية قد تصبح من المعالم البارزة في طريق التعاون بين الوكالات ، حيث نرى عددا من المنظمات توحد جهودها على نحو لم يسبق له مثيل وذلك من اجل تنسيق آرائها بطرق تقنية معقدة .

٦٥ - وأود في هذه المرحلة ان اشدد على اهمية الدور الذي يتعين على اللجان الاقتصادية الاقليمية ان تؤديه في تنفيذ الاستراتيجية العالمية المتمثلة في اهداف العقد الانمائي الثاني .

٦٦ - ولقد اظهرت اللجان الاقتصادية الاقليمية مرة اخرى ، في العام الماضي ، فعاليتها بوصفها ادوات لا غناء عنها في يد الامم المتحدة تستعين بها في الجهود التي تبذلها في سبيل الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان المتنامية . واعتقد اننا الآن على شفا مرحلة جديدة من مراحل اللامركزية الادارية . وسوف تكون هذه اللجان ، التي هي على اتصال وثيق بالاحوال المحلية وعلى دراية بالحاجات الجارية ، بمثابة مراكز تيسر بمبادراتها تنفيذ سياسة الامم المتحدة . وقد يتبين ان من الايسر ، تحقيق التوفيق الصحيح بين نشاطات رسم السياسة والنشاطات التنفيذية على الصعيد الاقليمي . ويلاحظ ان اللجان الثلاث المعنية بالبلدان المتنامية ، وهي

اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، اولت اهتماما خاصا لتشجيع البرامج التي من شأنها التعجيل بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الفقيرة ذات النمو القليل جدا . ان مسألة انساب اشكال المساعدة الخارجية مسألة جديدة بالبحث المتعمق ، وفي وسع برنامج الامم المتحدة الانمائي الاسهام في البحث عن طرق اعطاء قدر من الاولوية لحاجات البلدان ذات النمو القليل جدا .

٦٧ - ويصح جعل هذا الموضوع جزءا من دراسة الامكانيات التي يضطلع البرنامج بها في الوقت الحاضر والتي ابدت ترحيبي بها بوصفها تمثل مسمى لاعادة تقييم اداء مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في قطاع كبير من نشاطاته المتصلة بالتعاون التقني ونشاطاته قبل الاستشارية ، وقد يصح ان تستخدم لهذا الغرض وعلى سبيل الاولوية موارد صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية .

٦٨ - ان السنة الاولى التي انقضت منذ تأسيس صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية كانت مخيبة للأمل . فان مستوى الموارد التي قدمت له في المؤتمر الاول لعقد التبرعات لم تسمح لمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي بأن يبدأ عمليات الصندوق . ومن المقرر عقد مؤتمر ثان لعقد التبرعات في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨ ، وقد اعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الاخيرة المعقودة في جنيف عن أمله في ان تتخذ حكومات الدول الاعضاء الخطوات اللازمة للاشتراك في المؤتمر ، وهو أمل اشاطره اياه .

*

* *

٦٩ - لقد سجلت محاصيل القمح في العام الماضي ارقاما قياسية كما كانت غلة الارز والذرة الصفراء كبيرة الى حد لم يسبق له مثيل ، الامر الذي حمل على التنبؤ بإمكان كسب السباق الجارى بين الغذاء والسكان . ويحتقد بعض الخبراء الآن ان مناطق العالم ذات النمو المتخلف على شفا ثورة زراعية قد تكون حاسمة بالنسبة الى الانسانية ، وهم يرون في التطورات الحاصلة في طرق الزراعة وفي المواقف الذهنية البشرية بشائر تلك الثورة . ومع ذلك فان مشكلة السكان مازالت سببا رئيسيا من اسباب القلق ، وذلك لانه ينبغي النظر اليها في اطار اوسع كثيرا من اطار محادلة السكان والغذاء ، كما انها ترتبط بمشاكل اخرى هي مشاكل التعليم والعمالة وتوفير العديد من الخدمات الاساسية . ان مسألة نمو السكان لم تطلع علينا بصفحتها الحادة العاجلة الا مؤخرا ؛ وبالرغم من بقاء مشاكل كثيرة ، فان ثمة تفكيراً جديداً قد ظهر في هذا الشأن في انحاء كثيرة من العالم . ويمثل قرار الجمعية العامة ٢٢١١ (الدورة ٢١) بشأن نمو السكان والانماء الاقتصادي الذي اتخذته بالاجماع في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، نقطة تحول من حيث انه كان ثمة اعتراف بخطورة مشاكل السكان وبضرورة اتخاذ التدابير المعجلة لتنفيذ البرنامج الموسع الذي اوصت به لجنة السكان .

وقد قررت حكومات زهاء عشرين بلدا متناميا اتباع السياسات المناسبة واتخاذ التدابير اللازمة للحد من نمو السكان ، وهنالك عدد من البلدان المتنامية الاخرى التي تنظر في امر اعتماد سياسات مماثلة . ومعظم البرامج القومية الخاصة بتخطيط الاسرة تؤلف جزءا لا يتجزأ من الخطط القومية للانماء الاقتصادى والاجتماعي .

٧٠ - ان عملية تحول الموقف التقليدى ازاء الاسرة ستكون ، مع ذلك ، بطيئة ، ولن يتم التغلب على العراقيل التي تعترض سبيلها في زمن وجيز . وكل ما فعلناه اننا وضعنا اول معلم من معالم طريق طويل ، وينبغي ان يكون ذلك ماثلا في اذهاننا ونحن نحاول توسيع برنامج الامم المتحدة الديموغرافي بناء على طلب الدول الاعضاء . ولقد كانت التبرعات التي قدمت حتى الآن للمندوق الاستثنائي للنشاطات الديموغرافية الذي قررت انشائه في تموز (يوليه) ١٩٦٧ ، مدعاة الى ارتياحي . واني لامل في ان تتوفر موارد اكبر لاتاحة تعزيز مساعدة الامم المتحدة في هذا الميدان ، لاسيما على الصعيدين الاقليمي والمحلي ، وهي مساعدة يرحب بها عدد متزايد من الحكومات .

٧١ - وحتى لو صدقت اكثر النبوءات تفاؤلا بشأن هبوط معدل زيادة السكان ، وحتى لو تحققت خير النبوءات بحدوث زيادة ملموسة في الانتاج الغذائي ، فانه سيظل هنالك ملايين من الناس يعانون سوء التغذية . ويرجع ذلك جزئيا الى استمرار النقص البروتيني . ولكن نجد ، لحسن الحظ ، ان الاهتمام يتزايد بمشكلة النقص البروتيني في البلدان المتنامية ، حيث يتضح بجلاء متزايد ان نقص الاستهلاك البروتيني قد يهدد بحرقلة الانماء . وسيظل نمو السكان سريحا في بلدان كثيرة ، ونمو السكان السريع يترتب عليه زيادة عدد افراد الفئات العمرية الصغرى . وهنا تتجلى المشكلة البروتينية في اخطار صورها : ذلك ان النقص البروتيني في الحوامل والارضع والاطفال الذين هم دون سن الدراسة يعيق النمو البدني ، ويؤدى على الارجح الى تخلف عقلي لا يمكن تقويمه . ان النهج المشترك في معالجة المشكلة البروتينية يقتضي ، من ناحية ، تنفيذ سياسات وبرامج سليمة في ميدان البحث والابتكار والتطوير ، وفي الانتاج الزراعي ، وفي الاستحضار والتحويل الصناعيين ، كما يتطلب ، من الناحية الاخرى ، تأمين التوزيع الفعال الكفيل بتحقيق التخييرات اللازمة في العادات الغذائية وانماط الاستهلاك الغذائي ، وتحسين الثقافة الغذائية لدى الملاكات الطبية والتقنية فضلا عن عامة الجمهور . وقد قدمت هذه النتائج الى الجمعية العامة في العام الماضي ، فطلبت الجمعية العامة جمع المعلومات من الحكومات . ويتبين من الوثائق الواردة ان بعض الحكومات واعية للمشكلة البروتينية القائمة في بلدانها ، وهي بصدد البدء في معالجتها ، وان بعضها الآخر عاجز عن اتخاذ التدابير المطلوبة ومعالجة كل التعقيدات المحيطة بالامر . كذلك اخذ يتضح ان الاسراع بالتقدم في معالجة المشكلة البروتينية على الصعيدين القومي والدولي لن يتحقق الا عندما تصبح هذه المشكلة موضع اهتمام مستمر من اعلى مستويات الهيئات المختصة برسم السياسة واتخاذ القرارات التنفيذية ، وعندما لا يكون منتظرا من الهيئات العلمية والتقنية ان تحمل هذه المسؤولية بمعزل عن المجرى الرئيسي لنشاطات الانماء والتعصير عامة . ان هنالك الآن رصيدا كبيرا من المعارف

العلمية والتقنية عن البروتينيات ، ومن ثم فان هنالك حاجة ماسة الى الدعم السياسي القوي ضمانا لتحقيق التكامل بين الاعتبارات الادارية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وقد يكون الوقت الآن موافيا للسعي الى انتهاج اسلوب جديد في معالجة المشكلة البروتينية تقوم الامم المتحدة فيه بدور الحامل المساعد ، والى ايجاد وسيلة لتشجيع اتخاذ الحكومات لتدابير اقوى ، والى مضاعفة جهود مختلف منظمات الامم المتحدة في هذا المجال .

*

* *

٧٢ - واني اعتقد اعتقادا راسخا ان تقوية برنامجنا الاقتصادي لن تتحقق بالقدر المنشود مالم تتخذ الخطوات لتحسين الاجراءات التي نتبعها في البرمجة وفي اعداد الميزانية . ولذلك عمدت ، استجابة لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، الى اتخاذ عدد من الخطوات في السنوات الثلاث الماضية بغية تيسير ايجاد نظام متكامل للتخطيط الطويل الاجل ووضع البرامج وعرض اعداد الميزانية . ولقد درجت سنويا ، منذ عام ١٩٦٦ ، على ان اقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق تقريرا عن برنامج اعمال الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفي ميدان حقوق الانسان ، والآثار المالية المترتبة عليها في الميزانية .

٧٣ - ويتألف هذا التقرير من استعراض عام لبرنامج الاعمال في هذه الميادين يشمل نفقات السنة السابقة والنفقات المأذون بها للسنة الجارية واقتراحاتي للسنة القادمة . وتتضمن اضافات مستقلة تابعة له معلومات مفصلة عن برامج العمل في ميادين النشاط الرئيسية المختلفة ، بما في ذلك قوائم المشاريع ، وبيان الملاكات اللازمة لتنفيذها معبرا عنها بأشهر العمل للشخص الواحد ، واصف المشاريع الرئيسية ، وموجزات نشاطات الوحدات التنظيمية الرئيسية العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ان هذه الجهود الرامية الى اقامة صلة اوثق بين عمليتي وضع البرامج واعداد الميزانية ينتظر لها ان تسهم مساهمة جديدة في القضاء على الانفصام الحالي بينهما . واني لأتطلع الى زيادة التنسيق بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، الامر الذي يمكن تحقيقه باجراء التعديلات المناسبة في جداول اجتماعاتهما .

٧٤ - وقد ادخلت تعديلات هامة على طريقة عرض ميزانية الامم المتحدة في عام ١٩٦٧ ، وهي ملخصة في التصدير الذي وضعته لمشروع ميزانية عام ١٩٦٨ . ويجرى ادخال المزيد من التحسينات على مشروع ميزانية عام ١٩٦٩ على نحو يربط المعلومات الواردة في وثيقة الميزانية ربطا مباشرا بالتقرير الذي يقدم عن برنامج الاعمال الى لجنة البرنامج والتنسيق الى المجلس . وقد انشئ في اوائل عام ١٩٦٨ فريق لدراسة طلبات رصد الاعتمادات يتألف من بعض كبار موظفي ادارة الشؤون

المالية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وقد قام هذا الفريق بدراسة البرنامج في مجموعته ، بما في ذلك النشاطات الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية ، واتخذ الخطوات الاولى لاستخدام تقنيات وضع الميزانية حسب البرامج وحسبما يمكن انجازه منها في تقييم الزيادة الدنيا الصافية فسي الموارد التي تلزم لتلبية احتياجات الامانة العامة التي ستنشأ اثناء السنة القادمة نتيجة للقرارات التي تتخذها الهيئات المعنية بوضع البرامج . ومن المأمول ان تكون اعمال هذا الفريق ، التي افادتني كثيرا ، عوناً لكل من لجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٧٥ - ان المضي في توحيد اساليب التخطيط والبرمجة ووضع الميزانية على الوجه المطلوب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٧٥ (الدورة ٤٣) وقرار الجمعية العامة ٢٣٧٠ (الدورة ٢٢) ، سوف يقتضي بذل المزيد من الجهود في الامانة العامة ولجنة البرنامج والتنسيق من اجل الوصول الى نظام موحد يزيد من فعالية مساهمة المنظمة في العقد الانمائي الثاني ، وذلك بايجاد طريقة ارشد لتحديد الاهداف وباتاحة الفرصة للاختيار بين امكانيات العمل المختلفة ولانتقاء البرامج المحددة الكفيلة بتحقيق تلك الاهداف المحددة .

٧٦ - وقد شهدت السنة الماضية زيادة في التعاون بين المنظمات التي تتألف منها مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، سواء من حيث مداه ومئاته . وكان للجنة التنسيق الادارية دور هام في الكثير من هذا النشاط ، اذ انها هيأت الاطار اللازم للمشاورات واتخاذ القرارات ، ويسرت الاتصالات بين المنظمات المعنية ، وكانت بمثابة حافز على شحن افكارها . وفي ميداني السكان والتعليق الزراعي ، تم وضع الاساس اللازم لقيام علاقات تعاونية جديدة . ويصدق ذلك ايضا على ميداني آخرين من ميادين العمل الدولي يسيران في طريق التوسع السريع ، هما ميدان انماء موارد البحار واستخدامها وميدان الانماء الصناعي ، حيث كان هناك شيء من الغموض في امر الاختصاص ، بسبب بعض الاحتكاك فيما بين الوكالات منذ عام واحد . كذلك اتخذت خطوات اخرى نحو ايجاد اجهزة وتقنيات كافية لتقييم العمليات المحلية . وبناء على طلب لجنة البرنامج والتنسيق الموسعة ، قامت الامانة العامة للامم المتحدة ، بالتشاور مع موظفي الوكالات والبرامج المعنية ، باعداد وثائق كثيرة ، منها مشروع دراسة استعراضية لمجموع نشاطات اسرة مؤسسات الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، ومشروع كتيب عن المعايير المطبقة والاجراءات المتبعة في الحصول على مساعدة الامم المتحدة لاغراض الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومذكرات لشرح مجموعة كبيرة من المسائل التي تزمع اللجنة الموسعة ايلاء اهتمام خاص لها . واتي آمل ان تساعد هذه الوثائق للجنة في اجرائها للدراسة الاستعراضية العامة التي تضطلع بها عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٨٨ (الدورة ٢١) .

٧٧ - ومن الجدير بالذكر الخاص تلك الاهمية المتزايدة التي تكتسبها الاجتماعات الدورية التي يعقدتها الامم المتحدة للتنفيذيون للجان الاقتصادية الإقليمية برئاسة الامين العام الوكيل للشؤون الاقتصادية والاجتماعية . ويبدو ان ما اوصت الجمعية العامة به الامين العام في قرارها ١٨٢٣ (الدورة ١٧) من مواصلة عقد اجتماعات الامم المتحدة للتنفيذيين كانت في محلها تماما ، فلقد تطورت هذه

الاجتماعات الى اداة حيوية ليس فقط من اجل تنسيق نشاطات الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية فسي اطار توزيع وظيفي لا مركزي يحقق توازنا افضل بين ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقتصادية الاقليمية ، بل وكذلك لزيادة فعالية التعاون فيما بين تلك اللجان وبين هيئات الامم المتحدة الاخرى ولاسيما منها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والامم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، مع اشترك وكالات اخرى حسب الاقتضاء مثل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . ان وجود هذه الاداة لتقوية التنسيق والتعاون امر ضروري اذا اريد للبرامج والتدابير المشتركة ان تولي المراعاة الكافية للدور الذي يلزم للهيئات الاقليمية ان تؤديه في ميادين كثيرة من ميادين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .

٧٨ - اما فيما يتعلق بالتنسيق في ميداني الادارة والميزانية ، فقد انصرفت معظم الجهود في العام الماضي الى تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة . وقد فعلت الوكالات المتخصصة الكثير في هذا الصدد سواء بصورة فردية او بصورة جماعية عن طريق التشاور فيما بينها . وقد تم انشاء وحدة التفتيش المشتركة واقام اعضاؤها العلاقات مع لجنة التنسيق الادارية ، وهم على اتصال وثيق بادارة كل وكالة . واني واثق من انهم ، ان يعملون في استقلال تام ، سيتمكنون من الاسهام بنصيب هام في حل الكثير من المشاكل ، سواء منها ما تواجهه الامم المتحدة نفسها وكل وكالة من الوكالات المنفردة ، او ما هو مشترك بين الوكالات . كذلك انشئت لجنة سميت لجنة مستعطي المنسقة (الدماغ الالكتروني) لضمان انتفاع منظمات الامم المتحدة على الوجه الامثل من وسائل تحضير البيانات الالكترونية الموجودة في جنيف ، ولتحقيق التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات في المسائل التي تهمها بصورة مشتركة فيما يتعلق بالمنسقات .

٧٩ - ان الاجتماعات المشتركة بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق الموسعة ومكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقدت هذا العام في بوخارست ، في اوائل شهر تموز (يوليه) ، بناء على دعوة من حكومة رومانيا ، وقد تركز الاهتمام فيها على عدد من اهم المسائل التي ستعرض على المجلس في دورته الصيفية ، بما في ذلك الاستعدادات اللازمة للعقد الانمائي القادم ، وانماء الموارد البشرية واستخدامها ، وتنفيذ الطلبات الموجهة الى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية الاخرى المتصلة بالامم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣١١ (الدورة ٢٢) بشأن المسائل المتعلقة بانهاء الاستعمار . وارى ان هذه الاجتماعات قد ساهمت مرة اخرى مساهمة هامة في تعزيز التفاهم والتعاون بين الرؤساء التنفيذيين لمنظمات وبراامج الامم المتحدة من ناحية ، وبين كبار الممثلين الحكوميين المشتركين في اعمال المجلس ، من ناحية اخرى .

٨٠ - ومثل هذه النتائج المشجعة كانت محل تقدير عام . على اني الص ، في الوقت نفسه ، شعورا بالقلق في دوائر كثيرة ازاء ازدياد عدد الهيئات والبرامج التي انشئت اساسا لغراض التنسيق او التي تؤدي فيها نشاطات التنسيق دورا هاما متسع النطاق ، وازدياد الوقت اللازم والوثائق اللازمة

لخدمة تلك الهيئات والبرامج ، فضلا عن ازدياد ما يترتب عليها من تشعب بل وازدواج في العمل .
على ان من الصحيح ان الزيادة في نشاطات اسرة مؤسسات الامم المتحدة تستدعي ، كنتيجة طبيعية ،
تنسيقا اوثق فأوثق ، واتخاذ ترتيبات اوسع للتنسيق اذا اريد توجيه جهود المنظمات المختلفة نحو
اهداف مشتركة ، واذا اريد استخدام الموارد المتوفرة اجدى استخدام ممكن . كما ان هـذـه
النشاطات التنسيقية تمثل الى حد كبير ذلك النوع من النقد الذاتي الذي يتحتم على اية مؤسسة
موفورة الصحة ان تمارسه باستمرار .

٨١ - ان اى تقصير من جانب منظمات الامم المتحدة في تأمين التعاون والتنسيق فيما بينها
في هذه المرحلة ، امر ينطوى على التبذير بل وربما كان وخيم العاقبة . وفي الوقت نفسه ، فان
الاسراف في صرف الوقت والجهود لدراسة مشاكل التنسيق القائمة او المحتملة ولبحثها والكتابة
عنها ، امر قد يؤدي الى نتيجة عكسية ؛ ولا يسعني ان اخفي خشيتي من ان تكون بعض النشاطات
الحالية منطوية على مثل هذا الخطر .

٨٢ - واني اذ اضع ذلك في اعتباري ، ادعو لجنة التنسيق الادارية الى ان تدرس وتحلل
بكل اهتمام سير العمل بالترتيبات القائمة بين الوكالات على صعيد الامانات بقصد تبسيط الاجهزة ،
والغاء كل ما لا داعي له من الاجتماعات والوثائق . واني اعتقد انه سيكون من المفيد جدا ومن
المشجع تماما لاسرة مؤسسات الامم المتحدة بأكملها ، ان تجد الجمعية العامة وغيرها من هيئات
الامم المتحدة الحكومية الدولية التي تضطلع بمسؤوليات تنسيقية ، ان في امكانها القيام بتحليل
مماثل للترتيبات التنسيقية على صعيد ها هي .

*

* * *

٨٣ - ان جزءا اساسيا من دور الامم المتحدة في الشؤون العالمية يتمثل في دعم كـل
المحاولات التي تبذل لتضييق الشقة المتسعة بين الاغنياء والفقراء ، ولا سيما عن طريق العمل في
ميدان التجارة والائتماء . الا ان المجتمع العالمي لا يزال يبدي ومعرضا عن اتخاذ الخطوات الحازمة اللازمة
لتجسيد الاهداف السامية التي وضعها مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والائتماء عام ١٩٦٤ في
تدابير عملية . ولقد كان هذا الاعراض ابرز سمات الدورة الثانية للمؤتمر التي انعقدت في اواغـل
هذا العام في نيودلهي ، حين ضيقت فرصة كبرى للنهوض بهذه الاهداف .

٨٤ - فلم يتسن في نيودلهي الاتفاق على المجهود المشترك اللازم لشن اية حملة فعالة
على مشاكل التخلف . ومن ثم فان انجازات الدورة الثانية للمؤتمر كانت محدودة جدا . ان اعماله
وقراراته توجي بعدم توفر الارادة السياسية اللازمة للسير قدما نحو العمل المشترك ، تلك الارادة
التي تشكل العامل الرئيسي في اى تعاون اقتصادى دولي . ولذلك فان المفاوضات ، بمعناها
الواسع ، لم تجر بما يلزم من التصميم على بلوغ الهدف وبالروح البناءة والجدد اللازم ، فكانت النتيجة

ان ارادة العمل التي تجلت اثناء اتخاذ الاستعدادات لعقد المؤتمر ضيقت في تعقيدات جهاز نظامي ثقيل مقصور عن المستوى المطلوب .

٨٥ - ان الفشل في الاتفاق على تدابير متلاقية واضحة التحديد تنفذها البلدان النامية والمتنامية معا ، تلك التدابير التي اشرت في مقدمة تقريرى في العام الماضي الى ضرورتها الملحة ، يدعو الى الاسف بوجه خاص لان المؤتمر لم يتمكن بذلك من اسداء اية مساهمة هامة في وضوح استراتيجية عالمية للانماء . ان فعالية الامم المتحدة ونفوذها قد يتناقصان بصورة ملموسة اذا لم يحمى العقد الانمائي الثاني على المفهوم القائل بأن الانماء عملية متشعبة متعددة الجوانب وان العمل في اية جبهة من جبهاته يتوقف على القيام بعمل مواز له في الجبهات الاخرى . وهذا ، فسي اعتقادى ، هو جوهر الاستراتيجية العالمية ، وانه لمن الهمية البالغة بمكان بالنسبة الى الحكومات ، ونحن على ابواب هذه المرحلة الجديدة من مراحل التاريخ الانساني ، ان تسعى سعيا حثيثا الى استخدام الموارد على الوجه الافضل لهذا الغرض .

٨٦ - وانه لما يدعو الى الالم الممض ، في هذا الصدد ، ان نشهد مدى المزاحمة الصادرة من النفقات العسكرية المذهلة للاستئثار بالموارد المتوفرة في البلدان النامية ، تلك النفقات التي يمكن ان تكون مصدرا للكثير من المساعدات المالية اللازمة ، وكذلك مدى اثقالها على الموارد المتوفرة في تلك البلدان التي هي نفسها في حاجة ماسة الى المساعدة . ويبدو ان هذه البلدان جميعا تذيب عن بصرها حقيقة بسيطة هي انها تستطيع الاسهام بطريقة بناءة حقا في ضمان امنها وفسح الاقلال من بواعث القلاقل واسباب فقدان الامن الرئيسية لو انها عملت على ازالة الفقر والعوز من العالم . ان اعضاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء يذكرون انهم اتفقوا في الدورة الاولى للمؤتمر على ضرورة ايلاء الاهتمام الواجب الى النواحي التجارية لبرامج نزع السلاح . واني على اقتناع بأن وضع استراتيجية انمائية محكمة الاعداد وتنفيذها بصورة فعالة امر من شأنه ان يعجل بحلول اليوم الذى تقلل فيه البلدان من تسليحها ، كما اني على اقتناع بأن المدخرات الصافية التي تنجم عن ذلك ستمثل عدة اضعاف النفقات اللازمة لبرامج الانماء الحالية .

٨٧ - ان تجربة السنوات القليلة الماضية وتجربة دورة المؤتمر الثانية قد حملت المؤتمر على ممارسة النقد الذاتي . ولقد خصت الحكومات المختلفة ، فضلا عن الامانة العامة ، موضوع الاصلاح النظامي بالكثير من التفكير في الآونة الاخيرة . ويجدر بنا ان نذكر ، في هذا الصدد ، بأن المؤتمر اعتبر منذ بدايته لا مجرد ندوة توضع الحكومات فيها المبادئ والسياسات المتصلة بالتجارة والانماء بل واعتبر كذلك جهاز لوضع هذه السياسات موضع التطبيق العملي . الا ان الهوة بين الاهداف والغايات العامة التي تحلن في المناقشات وبين تجسيد هذه الاهداف والغايات في انواع من العمل الملموس كانت منذ انشاء المؤتمر ، من اكثر السمات المثبطة للهمم في سير منظمتنا ومشارا للشعور المتزايد بالمرارة وخيبة الامل . ان هذه الحالة تتطلب عناية عاجلة ، لان كل تأخير فسي هذه المرحلة في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الدنيمة قد يؤدي الى المزيد من التردى

في حياة ملايين كثيرة من البشر . وهذا المؤتمر الذي تتجسد فيه الكثير من آمالهم وامانيهم المشروعة يجب الا يكون ، كما ويجب الا يعتبر ، مجرد هيئة تداولية او هيئة طابعها الغالب تداولي ؛ بل يجب ان يسخر التجارة لخدمة قضية الانماء ، وان يصوغ الاتفاقات اللازمة لهذه الغاية .

٨٨ - ولا شك في ان مجلس التجارة والانماء سينظر بغاية الجدية في الحاجة الجلية الى تقوية الدور التنفيذي للمؤتمر ، ومنع التداخل والازدواج من غير ضرورة بين جهوده وجهود المنظمات الاخرى . ومما يمكن ان يزود المؤتمر بالمزيد من القوة ان يتحقق الاعتراف بأهمية التعاون التقني في ميدان التجارة بالنسبة الى البلدان المتنامية وذلك بادخال المؤتمر في مجموعة الوكالات المشتركة في برنامج الامم المتحدة الانمائي . وثمة ناحية اخرى جديرة بأن تبحث بعناية هي قدرة المؤتمر على ان يباشر بصورة كاملة الوظائف المترتبة عليه بوصفه الهيئة المركزية العاملة في ميدان التجارة والانماء في اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، وقد رته على التصرف بسرعة وهمة وحكمة في مسائل محددة تمس مصالح اعضائه . وقد يلزم ، في هذا الصدد ، القيام بعملية تبسيط جذري في الاجراءات وطرق العمل ، وذلك مع مراعاة ضرورة حفظ التوازن اللازم بين الحاجة الى تحرى الدقة في الدراسة والحاجة الى الاسراع في العمل .

٨٩ - ان اضطلاع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ببرامج عمل متناظرة في عدد من الميادين يؤدي حتما الى تبيد الموارد والجهود؛ الا ان ذلك الوضع قد خف بعض الشيء خلال السنة الماضية باشتراك الهيئتين في انشاء مركز التجارة الدولية . على ان هذا المركز يجب الا يبقى مثالا منعزلا ، حيث انه لو اصدرت التعليمات اللازمة الى المؤتمر والى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، فانه يمكن لهما ، بل ويجب عليهما ، ان يسعيا الى تقصي المزيد من فرص العمل الموحد او المشترك ، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التي يقدمانها الى البلدان المتنامية .

٩٠ - ان انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء كان وليد مفاهيم ومثل قابلة للبقاء الى ما بعد الظروف الحاضرة والعيوب التنظيمية القائمة . ولكن مهما يكن من سلامة مبادئ المؤتمر وممن اتصاف اجهزته بالطابع العملي ، فان نجاحه سيتوقف في نهاية المطاف على مدى التأييد الذي تبديه الحكومات الاعضاء فيه لتلك المبادئ ومدى استخدامها لتلك الاجهزة .

*

* *

٩١ - ان تعبئة الجهود والموارد القومية لتشجيع الانماء الصناعي انما يمر عن ادراك البلدان المتنامية لما للتصنيع من اهمية استراتيجية في عملية الانماء ، وعن وعيها لما تتسم به هذه المشكلة من طابع الاستعجال . والفرص التي يفتحها تطبيق العلم والتقنية هي مبعث تشجيع لاماني

تلك الامم التي تأمل في ان تقلل عن طريق التصنيع من التفاوت القائم بين مستويات المعيشة في البلدان المتقدمة اقتصاديا ومستويات المعيشة فيها . وهذا الادراك لضرورة تشجيع التصنيع يقترن بصورة متزايدة بادراك مدى ضخامة المشاكل التي يتعين حلها في هذا المجال .

٩٢ - ولقد قامت الجمعية العامة بانشاء منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي بوصفها هيئة منتمعة بالاستقلال الذاتي تلبية منها للحاجة الى وجود اداة مناسبة للعمل على مضاعفة الجهود الدولية التي تبذل في سبيل الانماء الصناعي ، ولا سيما في البلدان ذات النمو المتخلف . وقد انصرفت جهود تلك المنظمة الى اسداء المشورة للبلدان المتنامية بشأن السياسات والتدابير اللازمة لتكوين طاقتها الصناعية الخاصة وتوسيعها ، والى تزويد تلك البلدان بالمساعدة في الميادين المختلفة المتصلة بالتصنيع . ويمكن لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ان تهيئ الحافز اللازم للانماء الصناعي للبلدان المتنامية وذلك بتشجيعها للمبادرة وبتقديمها المساعدة بطرق شتى ؛ الا ان المهمة الرئيسية ستظل دائما واقعة على كاهل الحكومات المعنية اذا اريد لجهودها ان تؤدي الى نتائج تتناسب مع ابعاد مشكلة الانماء الصناعي وطابعها المستعجل .

٩٣ - ولم يكن ثمة بد من ان يكون لانشاء منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي آثاره في برامج اعمال المنظمات الاخرى في الميادين ذات الصلة الوثيقة بالصناعة وفي العلاقات مع هذه المنظمات .

٩٤ - ولا يزال تنسيق جهود جميع هيئات الامم المتحدة ضرورة لا غناء عنها ، وهي ضرورة اكدتها مجلس الانماء الصناعي في دورته الثانية . ولقد سبق ان اذنت المباحثات الثنائية التي دارت مع عدد من الوكالات المتخصصة الى اقامة قدر كبير من التعاون ، بما في ذلك وضع البرامج المشتركة .

٩٥ - ويجري حاليا بذل جهود مماثلة فيما يتعلق باللجان الاقتصادية الاقليمية ، ولا سيما فيما يخص البرامج المقبلة . وسيقوم بعض المستشارين الصناعيين الذين سيلحقون بمقرات اللجان الاقتصادية الاقليمية ، بدور حلقة الوصل الاضافية في هذا المجهود المشترك . ومن المعروف ان المنظمة توجه جهودها الى التوفيق بين النهجين القومي والاقليمي في التصنيع ، وانها تعتبر هذين النهجين مكملين لبعضهما .

٩٦ - وسيكون وضع استراتيجية عالمية للانماء الصناعي للعقد الثامن من هذا القرن مجالا هاما من مجالات نشاط منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في السنوات القليلة القادمة . وسيترتب عليها في هذا الشأن ، قبل كل شيء ، ان تكفل التعاون مع اللجان الاقتصادية الاقليمية والوكالات المتخصصة فيما يتعلق باتباع نهج منسق في تخطيط العقد الانمائي الثاني . ويصدق ذلك خاصة بالنسبة الى منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة . ان منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي قد حرصت دائما ، في موقفها الاساسي ، على تلافي الوقوع في خطأ اعتبار الانماء الزراعي والصناعي

نهجين بدلين للانماء لهما مطالب مستقلة متنافسة على موارد البلدان المتنامية ، فهي تعتبرهما عنصرين من عناصر عملية الانماء يكملان ويدعمان بعضهما بعضا .

٩٧ - ولقد اتاح انعقاد الندوة الدولية المعنية بالانماء الصناعي واجتماع مرفق التشجيع الصناعي في وقت واحد في اثينا في الفترة الممتدة من ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الى ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ، فرصة رائعة لاقامة حوار مثمر ، كانت الحاجة ماسة اليه ، فيما بين حكومات البلدان النامية والبلدان المتنامية ، وكذلك بين ممثلي القطاع الصناعي والقطاعات المتصلة به . وتناولت هذه الاتصالات مجموعة كبيرة متنوعة من الموضوعات المتصلة بالنواحي المختلفة من عملية التصنيع في البلدان المتنامية . وساهمت مبادلات الرأي والاتصالات غير الرسمية التي جرت بين الاطراف المعنيين مساهمة كبيرة في توطيد التعاون وتعزيز التفاهم .

٩٨ - وشهد العام الماضي كذلك اقامة مقر منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في فيينا . وقد نالت المنظمة كل تعاون من السلطات الاتحادية ومن سلطات المدينة . ان فيينا اخذت تكسب بسرعة مركزا دوليا بوصفها مقرا لوكالات دولية كبرى ومكانا لعقد بعض الاجتماعات والمؤتمرات الهامة للامم المتحدة .

٩٩ - وتمشيا مع توصيات الندوة الدولية ومجلس الانماء الصناعي ، واصلت امانة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي العمل على اقامة العلاقات الوثيقة لا مع حكومات البلدان المصنعة والمسؤولين فيها فحسب ، بل وكذلك مع الدوائر الصناعية ودوائر الاعمال والمال . ولسوف تكون المعارف والخبرات المكتسبة من هذه الاتصالات اداة قيمة لمواجهة المشاكل الناشئة عن عملية التصنيع . ومن المأمول ان تصبح منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، بفضل هذه الجهود ، اداة فعالة لتبادل التقنيات الصناعية من اجل مساعدة البلدان المتنامية .

*

* *

١٠٠ - ولقد حققت مؤسسات الامم المتحدة خلال العقد الانمائي الحالي تقدما محسوسا نحو ايجاد نظام متكامل موحد للمساعدة التقنية وقبل الاستثمارية . ومحور هذا النظام هو برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي تشارك فيه جميع منظمات الامم المتحدة تقريبا . والبرنامج مكرس لتحقيق هدف وحيد هو زيادة الطاقة الانمائية للبلدان ذات الدخل المنخفض .

١٠١ - ولم تأل حكومات البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء جهدا في العمل على زيادة موارد البرنامج ، وبذلك ارتفعت مصروفاته على المشاريع من ٢٦ مليون دولار في عام ١٩٥٩ الى حوالي ١٧٦ مليون دولار في هذه السنة .

١٠٢ - وفي الوقت نفسه ، عمدت الحكومات المستفيدة نفسها الى الاسهام بنصيب ملموس في نفقات المشاريع الحاصلة على مساعدة البرنامج . ففي عام ١٩٥٦ ، بلغت تلك المساهمة حوالي ١٣ مليون دولار ، الا انه ينتظر لها ان تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٦٨ . بيد أن اثرها كان أكبر حتى مما يدل عليه هذا الفارق .

١٠٣ - ولئن كان كذلك التغيير الكمي قد اثار بعض الصعوبات ، فانه قد اتاح الفرصة لحدوث بعض التحسينات النوعية . وما زال النهج المتبع هو نهج معالجة بعض المشاكل المحددة قومية كانت او اقليمية . الا ان المشاكل التي تعالج حاليا تتسم بطابع اساسي اكثر من ذي قبل ، كما ان من المستطاع الآن مواجهتها على نحو اوسع سواء بذاتها او بوصفها جزءاً من مركب متعدد العناصر .

١٠٤ - ونظراً الى ان مساعدة البرنامج اصبحت ، في عدد متزايد من الحالات والبلدان ، اكثر من جهد يبذل على الهامش ، فان حكومات تلك البلدان اخذت توطد تعاونها بصورة متزايدة مع البرنامج والمنظمات المشتركة فيه ، ويمتد تعاونها ذلك من مرحلة التخطيط وقيام الطرفين بعقد الموارد اللازمة لبلوغ الاهداف المتفق عليها ، الى التعاون الوثيق مع الوكالات المشتركة والتنفيذية في مرحلة التنفيذ ، فالى المساعدة في تعبئة رؤوس الاموال الاستثمارية وتدابير المتابعة الاخرى اللازمة بعد توقف المنظمات المعنية عن الاشتراك مباشرة في دعم المشروع .

١٠٥ - ان الكثير من الجهود المشتركة المبذولة على الصعيدين الحكومي والدولي يتجه الى تضييق الثغرات القائمة في المرحلة قبل الاستثمارية . ولقد ادى عدد كبير من الدراسات الهامة عن استغلال الموارد الطبيعية وصيانتها الى نتائج باهرة ، مما يعد شاهداً على الوجهة العملية التي تتجه اليها المساعدة المتقدمة بموجب برنامج الامم المتحدة الانمائي . على ان عمل البرنامج يتألف من الدراسات الاستقصائية ودراسات السلامة الاقتصادية وحدها ، ان كل مشروع من مشاريعه يتضمن تدريب الملاكات المحلية ، ومن ثمة فانه يندرج على توسيع طاقة البلد المستفيد على الاضطلاع بنفسه بالمزيد من امثال تلك الدراسات وعلى الاستفادة منها .

١٠٦ - كذلك فان مختبرات البحث المحلية ، والمحطات التجريبية ، والمؤسسات التطبيقية والارشادية التي جرى انشاؤها وتوسيعها بمساعدة البرنامج تزيد في الوقت نفسه من المعارف العلمية المتاحة في البلدان المتنامية ومن قدرة المرافق التقنية فيها على تطبيق تلك المعارف . كما ان هذه النشاطات تساعد على ادخال البلدان المتنامية وشعوبها في عصر التقنية الحديثة ، واخذ هذا يؤدي بدوره الى تحسين الانتاج الزراعي والصناعي وزيادته وتنويعه بالاضافة الى تقوية المرافق العامة .

١٠٧ - ومفهوم المساعدة التقنية وقبل الاستثمارية الذي يأخذ به البرنامج مفهوم يشدد على اهمية العامل البشري . فالبرنامج يخصص لاغراض التعليم والتدريب قرابة ٤٠ في المائة من مصروفاته . ولعل هذه الاجزاء من الموارد التي يستثمرها هي التي ستعود باعظم الفائدة ؛ ذلك ان الانماء معناه التغيير : التغيير في المعارف والقيم والمناهج ، وفي اشكال التنظيم والاستثمار ؛ والبشر هم وسائل ذلك التغيير .

١٠٨ - ان التحسينات التي اجريت بالاتفاق بين الحكومات والبرنامج في اهداف المشاريع التي تنال مساعدة البرنامج وفي صياغتها واثرها ، استدعت بطبيعة الحال زيادة التعاون على صعيد الوزارات المختلفة فضلا عن توطيده فيما بين مؤسسات الامم المتحدة . كما انها استلزمت في حالات كثيرة توثيق عرى التكامل بين مساعدات البرنامج والمساعدات الخارجية الاخرى من اجل بلوغ الاهداف الانمائية القومية . ولقد ادى الممثلون المقيمون في ذلك ، كما في التنسيق بين المساعدات التي تقدمها مختلف منظمات الامم المتحدة ، اذ ارا متزايدة الفائدة : ان هؤلاء الممثلون يتولون حقا مهمة " المهندسين المعماريين الاستشاريين " في العملية الانمائية .

١٠٩ - وهكذا نجد ، من جهة ، ان عمل البرنامج يسير سيرا حسنا في هذا الجو الجديد السائد في البلدان المتنامية والذي يتسم بيقظة المدارك وانتعاش الهمم ؛ ونرى ، من جهة اخرى ، ان البرنامج اصبح اداة متزايدة الفعالية في مجتمعنا العالمي الجديد الوليد . ان معظم البلدان الموجودة في العالم اليوم مشتركة في البرنامج ، وهي بذلك تظهر اعترافها بالترابط التقني والاقتصادي بين جميع الامم .

١١٠ - واني ان اجدد ندائي الى الحكومات المشتركة في البرنامج بأن تزيد من تبرعاتها له بصورة مطردة فانما افعل ذلك في ضوء ما اثبتته البرنامج من جدارة وما ينطوى عليه من امكانيات ضخمة . ان كل الشواهد تؤكد ان الهدف الذي اقترحته لتبرعات عام ١٩٧٠ ، والبالغ ٣٥٠ مليون دولار ، هو هدف متواضع بالقياس الى الحاجات القائمة الى المساعدة في اطار برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وهو يمثل مبلغا تستطيع المنظمات الدولية ادارته بصورة فعالة دون عناء ، كما ان جمعه ميسور من زاوية قدرة البلدان على الدفع .

*

* * *

١١١ - ان هناك اليوم ادراكا واسع النطاق لاهمية انماء الموارد البشرية ، باعتباره شيئا مختلفا عن انماء الموارد المادية . الا انه مازال ثمة اتجاه الى النظر الى انماء الموارد البشرية بمعناه المحدود ، اى تلبية احتياجات الدولة العصرية الى اليد العاملة ؛ وتلك نظرة اضيق من اللازم . ذلك ان اعمار حوالي ٤٠ في المائة من سكان البلدان المتنامية تقل عن ١٥ عاما . ومعظم هؤلاء الصغار يعانون سوء التغذية ، ولم ينعموا بقدر يذكر من الرعاية الطبية الحديثة ، كما ولم يتلقوا اى تعليم او تلقوا تعليما غير كاف . ومن غير الواقعي ان نتوقع ان يتحول هؤلاء الناس بمحضرة ، عند بلوغهم سن الثامنة عشرة او نحو ذلك ، الى اعضاء نشطين اذكياء في مجتمعاتهم ، بل ولا حتى ان يصبحوا قادرين على استيعاب مستوى عال من التدريب ان اتاحت لهم فرصة تلقيه . وعلى ذلك فانه ينبغي زيادة الاهتمام كثيرا بتلك المهمة الضخمة ، مهمة اعداد النشيء للحياة من اول وقت يتسنى فيه ذلك .

١١٢ - ان مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة تقوم منذ مدة ، بالتعاون مع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية ، بتخصيص القدر الاكبر من مواردها لهذه المهمة . والمعونة التي تقدمها ذات طابع عملي ، وهي تتمثل اساسا في تقديم المؤن والمعدات وتمويل النفقات المحلية ، وذلك لاغراض التدريب بالدرجة الاولى . والنهج الذي تتبعه في ذلك نهج عملي بحث مرتبـط بالاولويات القومية : فالمؤسسة تخصص حوالي ٥٠ في المائة من اعتماداتها لميدان الصحة ، وحوالي ٢٨ في المائة للتعليم ، ومعظم الباقي للتغذية ورعاية الطفولة . ونجد ان المعلمين والموظفين اللازمين لادارة المرافق داخل بلدانهم يؤلفون عنصرا من العناصر الهامة في كل مجال من المجالات المذكورة ، والبلدان المعنية تقدر ضرورته لانماها تقديرا متزايدا . ومن الطبيعي ان المؤسسة لا تأمل في ان تؤدي دورا يزيد عن دور العامل المساعد ، على ان هذا الدور ذاته يتطلب تمويلا كبيرا . ومع ان موارد المؤسسة في ازدياد ، فانها لا تزداد بالسرعة الكافية لمسايرة طلبات البلدان .

١١٣ - وقد تطلب الدور الذي عرفت به المؤسسة اكثر من اى دور آخر ، اى تقديم معونة الطوارئ للاممات والاطفال على نطاق عالمي ، تطلب في السنة الماضية بذل جهود اضافية ، وهي جهود مازالت مستمرة . وعلاوة على ذلك ، عمدت المؤسسة ، على اساس ولايتها الانسانية البحتة وعن طريق لجنة الصليب الاحمر الدولية ، الى تقديم ما تستطيع تقديمه من المساعدة الى نيجيريا ، واتخذت معظم تلك المساعدة شكل الاغذية الغنية بالبروتين ، والادوية ، واللوازم الطبية ، وبعض الملاكات الاساسية ؛ كما اتخذت المساعدة منذ آونة وجيزة شكل عملية نقل بطائرات الهليكوبتر .

*

* *

١١٤ - لقد دخل معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث عامه الثالث ، ولكنه على حداثة تأسيسه يقدم الى الامم المتحدة مساهمة قيمة في مجالي التدريب والبحث على السواء . ويضطلع المعهد بمجموعة متنوعة من البرامج الرامية الى تلبية الحاجات العاجلة والطويلة الاجل للمنظمة العالمية وللبلدان المتنامية ، ويقوم ، عن طريق تلك البرامج ، بتدريب الملاكات اللازمة للانماء وللدبلوماسية المتعددة الاطراف ؛ كما ينظم حلقات دراسية عالية المستوى لبحث مشاكل القانون الدولي والتعاون الدولي ؛ ويتولى الدراسات البحثية ذات الصلة المباشرة بدور الامم المتحدة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبعض بواكر اعماله البحثية جاهزة للنشر تقريبا ، وهي معروضة الآن على لجان مؤلفة من كبار رجال العلم والسياسة لدراستها وتحليلها . ان المعهد ، على حد قول رئيس مجلس ادارته الموقر ، قد قطع شوطا غير قليل لكي يصبح كعبة للمشهود لهم بالتبريز في عالم الفكر ؛ ولا ينقصه الا شيء واحد ، هو الموارد المالية الكافية لتمكينه من ان يستمر بالمزيد والمزيد من الفعالية في القيام بدوره بوصفه الهيئة المركزية للتدريب والبحث في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة .

سادسا

حقوق الانسان

١١٥ - اطلقت الجمعية العامة على عام ١٩٦٨ اسم ' السنة الدولية لحقوق الانسان ' ، وذلك خاصة بقصد تأمين البدء في استعراض عالمي ، على الصعيد بين الحكومي وغير الحكومي ، للتقدم المحرز منذ اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتقييم الطرق المتبعة ، ورسم الخطوط العامة للبرامج اللازمة للاعمال المقبلة .

١١٦ - ان التقارير الواردة حتى الآن تشير الى حدوث تلبية ايجابية مشجعة لنداء الجمعية العامة من اجل " مضاعفة الجهود والمساعي المبذولة في ميدان حقوق الانسان " خلال السنة من جانب الدول الاعضاء وغيرها من الدول ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الاقليمية ، والكثير من المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية حقوق الانسان . ففي كل منطقة من مناطق العالم يضطلع او يهتم الاضطلاع بمبادرات هامة من المبادرات الرامية الى استعراض نطاق التشريعات الحالية وتوسيعه ، ودراسة الممارسات المتبعة ، والنظر في مدى التزام معايير الامم المتحدة على الصعيد المحلي ، واستخدام الطرق التعليمية ووسائل الاعلام لاثارة الاهتمام المستمر بمسائل حقوق الانسان . وبذلك يمكن ان يقال ان الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لقرار الاعلان العالمي لحقوق الانسان يتم عن طريق تركيز انظار العالم على الاهمية التي تعلقها الامم المتحدة على احترام الكرامة الانسانية .

١١٧ - ولقد اسفر مؤتمر الامم المتحدة الدولي لحقوق الانسان المعقود في طهران عن نتائج مثمرة ومظاهر مشجعة من مظاهر التعبير عن الثقة والايان من جانب الحكومات الاربعة والثمانين الممثلة فيه . وقد نجح المؤتمر ، وسط هذا العالم الذي تسوده الانقسامات والحالات الباقية من غير حل او تسوية ، والذي تؤثر الطوارئ العسكرية او السياسية فيه تأثيرا خطيرا في احوال معيشة الكثيرين من البشر ، نجح في ان يؤكد ، في اعلان طهران ، موافقته الجماعية على عدد من النصوص الاساسية والمقاصد الرئيسية . وتتضمن الاعلانات والقرارات التي اعتمدها والتي ستعرض على الجمعية العامة والهيئات المختصة الاخرى بالامم المتحدة ، تأكيدا قاطعا بما للاعلان العالمي لحقوق الانسان من قيمة اساسية بوصفه تعبيرا عن المفهوم المشترك لدى شعوب العالم للحقوق المصونة غير القابلة للتصرف التي يتمتع بها جميع اعضاء الاسرة البشرية ، واعلانا رسميا بان الاعلان العالمي يشكل " التزاما على اعضاء المجتمع الدولي " . كذلك اكد المؤتمر من جديد المبادئ والتعهدات الواردة في وثائق الامم المتحدة الاخرى ، ولا سيما العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، كما تكررت فيه النداءات بالتصديقات اللازمة لبدء نفاذ الوثائق

الموضوعة في صيغة معاهدة من تلك الوثائق . وجرى التشديد على ضرورة القضاء في زمننا هذا على كافة أشكال التمييز التي حظرها من قبل ميثاق الامم المتحدة ، ولا سيما منها التمييز العنصرى ؛ كذلك شجبت مرة اخرى ، وبشدة ، النازية والنازية الجديدة ، والعنصرية وخاصة الفصل العنصرى ' ابارتهايد ' ، وصدرت التوصية بأن تخطلع الامم المتحدة ووكالاتها على وجه السرعة وبصورة منتظمة بدور قوى فسي القضاء عليها . واعرب عن الاسف ازاء ما يتكبده البشر من شقاء نتيجة للنزاع المسلح . وجرى التشديد على ضرورة التزام المعايير القانونية المتفق عليها دوليا سواء في المنازعات المحلية او الدولية ، وعلى ضرورة تطبيقها تطبيقا افضل ولزوم اعادة النظر في الاتفاقات القائمة بغية توفير حماية اوفى للمدنيين والمسجونين والمحاربين فضلا عن حظر وتقييد استعمال بعض اساليب الحرب ووسائلها التي تتسم بمناقاتها الخاصة للقيم الانسانية . وجرى التشديد البالغ على ضرورة العمل الفعال لتحقيق تقدم المرأة وتأمين المساواة في الفرص المتاحة لها في المجتمع العنصرى ، وذلك بالمساعدة المناسبة من الامم المتحدة . وتم التأكيد من جديد على الصلة التي لا تنفصم بين اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واعمال الحقوق المدنية والسياسية ، كما ابرزت اهمية قيام الامم المتحدة باعداد استراتيجيات عالمية للانماء ، واهمية اتخاذ الخطوات الفعالة في سبيل نزع السلاح .

١١٨ - واسترعى المؤتمر الانظار الى العلاقة بين نمو السكان وحقوق الانسان . و اشار الى ما يترتب على المعدل السريع الحالي لنمو السكان في بعض مناطق العالم من آثار ضارة بإمكانيات بلوغ مستويات المعيشة الكافية على وجه السرعة ، ومن اخلال ، بالتالي ، بالاعمال الكاملة لحقوق الانسان ؛ كما اكد انه وان كان يلزم ان تظل حماية الاسرة والطفولة محل اهتمام المجتمع الدولي ، فان للوالدين حقا انسانيا اساسيا في ان يحددوا بحرية ومسؤولية عدد اولادهما والفترات الفاصلة بين ولاداتهم .

١١٩ - وابدى المؤتمر اعترافه بالامكانيات الضخمة للتقدم الاقتصادى والاجتماعي والثقافي التي تفتحت ابوابها بفضل الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها التقنية ؛ الا انه ابدى ادراكه مع ذلك لكون هذه التطورات قد تكون ماثرا لمشاكل اخلاقية وقانونية متشعبة فيما يتعلق بحقوق الانسان . ورأى وجوب قيام منظمات اسرة مؤسسات الامم المتحدة باجراء الدراسات المناسبة في هذا الصدد ، وخاصة فيما يتعلق باحترام الحياة الخاصة ، وحماية سلامة الانسان البدنية والفكرية ، والتقدم فسي علم الاحياء والطب والكيمياء الحيوية ، واستخدام الالكترونيات وتقنيات التسجيل ، وكذلك فيما يتعلق ، بوجه عام ، بالتوازن الذى ينبغي اقامته بين التقدم العلمي والتقني ورفي الانسانية الفكرى والروحي والثقافي والاخلاقي .

١٢٠ - وقد صدرت قرارات وافكار اخرى كثيرة عن مؤتمر طهران تستحق الاشارة الخاصة ، منها اصراره على الاعتراف الحق بحرية التعبير ، وحرية العقيدة والدين ، واهمية اتاحة امكانيات اللجوء الى المحاكم بصورة فعالة للجميع ، وحماية حقوق المعتقلين فضلا عن حق الفرد في الاشتراك في حياة بلده السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

١٢١ - على ان اتجاه المناقشات في المؤتمر الدولي لحقوق الانسان ابرز مرة اخرى المعضلة التي تثيرها للامم المتحدة وللدول الاعضاء مشكلة " التنفيذ " . فقد تكرر الاعتراف التام في المؤتمر وخارجه ، خلال السنة الدولية لحقوق الانسان ، بانجازات الامم المتحدة في وضع وتحديد معايير عالمية لاحترام حقوق الانسان تتفق مع امانى المجتمع الدولي . وقد اتيح لي في تقاريرى السابقة فرصة التأكيد على اهمية هذا العمل التقعيدي الذي تقوم به المنظمة في ميدان حماية حقوق الانسان ، سواء بذاته او من حيث صلته بالمقاصد الاخرى للامم المتحدة : اى صيانة السلم والامن الدوليين وتشجيع الانماء الاقتصادى والاجتماعي المتسق للانسانية ، ووضع القانون الدولي للمستقبل ، ومع ذلك فقد قلت مخاطبا المؤتمر : " غني عن البيان ان الهدف النهائي لجهود الامم المتحدة يجب ان يكون تنفيذ المعايير في المستويات التي يتسنى فيها للاشخاص المعنيين التمتع بها وممارستها . "

١٢٢ - ان هذه الحقيقة الجلية تثير مع ذلك عددا من الاسئلة : هل معايير الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان مصروفة بالقدر الكافي ، وهي المعايير التي وضعها بعد جهود شاقة ، ومطولة احيانا ، ممثلون حكوميون معينون لهذا الغرض ، استنادا الى دراسات مفصلة والسى اعمال الخبراء المختصين ؟ وهل تولي الحكومات الاهتمام الكافي لتوصيات الامم المتحدة بحيث تصبح هذه التحعهدات الدولية ، عند الاقتضاء ، جزءا من قانون بلادها واساسا للحمل الادارى والقضائي فيها ؟ وهل تعطى هذه المعايير الاعتبار الكافي في الحالات الخاصة التي تظهر فيها ضغوط اخرى سياسية او عسكرية ، اقتصادية واجتماعية ؟ .

١٢٣ - ومن حسن الطالع ان الاجوبة على هذه الاسئلة بعيدة عن السلبية التامة . بيد اني وجدت لزاما علي في مؤتمر طهران ، في معرض الدعوة الى تقييم برامج الامم المتحدة ونشاطاتها الرامية الى تعزيز حقوق الانسان ان اقول ما يلي :

" ان هنالك ، من ناحية ، تلك الجهود الرائعة التي يبذلها المجتمع الدولي لتحديد الامانى المشتركة على اساس عالمي واقليمي . ثم ان من الجلي ، من ناحية اخرى ، انه بالرغم من ازدياد ادراك وجوب احترام الفرد واشتداد المطالبة بهذا الاحترام ، فان ثمة انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ، تشمل اللجوء الى العنف والارهاب ، مازالت تحدث في عدد مسن الاماكن ، وهي انتهاكات يذاع امرها وتنشر على الملأ اكثر من اى وقت مضى " .

١٢٤ - ولا ريب في ان الحكومات تستطيع ان تقدم تأييدا اقوى لجهود الامم المتحدة في هذا الميدان الاساسي . وهذا التأييد قد يتخذ مظاهر كثيرة ، منها تعيين او انتداب اشخاص ذوى مؤهلات خاصة يتمتعون في بلدانهم بنفوذ ادبي كبير ، للاشتراك في هيئات الامم المتحدة التداولية وحلقاتها الدراسية المعنية بمسائل حقوق الانسان ، على غرار ما تفعله حكومات كثيرة ؛ ومنها تشجيع اذاعة انجازات الامم المتحدة ونشاطاتها على نطاق اوسع بواسطة الهيئات الحكومية او وسائط الاعلام الخاصة .

١٢٥ - وغني عن البيان ان خير سبيل للاعراب عن هذا التأييد هو الاسراع بعمليات التوقيع والتصديق على وثائق الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان ، وهي كما اشترت آنفا ، جاءت ثمرة للمفاوضات وكان اقرارها في معظم الاحوال باجماع اصوات ممثلين مزودين بتعليمات من حكوماتهم لهذا الغرض . ان النتائج في هذا المجال ليست مشجعة ، ولم تحقق السنة الدولية لحقوق الانسان تحسنا كبيرا في هذا الصدد حتى الآن .

١٢٦ - ولعل من اللازم ان ندرس اسباب هذه التأخيرات وان نبذل الجهود الخاصة للتعجيل بمعدل التصديقات . فقد يكون من اسباب الحالة الراهنة تلك الحساسية المفرطة ازاء اى شكل من اشكال المساواة الدولية ، وسوء الفهم لدور وكالات الامم المتحدة ، وهي في الواقع تسعى جاهدة ، كما يستدل من التجارب الماضية ، الى التشجيع والتوفيق اكثر مما تسعى الى القاء اللوم على احد . ولقد اشترت في العام الماضي الى ان التصديق على المعهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان انما هو دلالة صادقة على الاخلاص لفكرة التضامن الدولي ومساهمة ملموسة في الجهود المبذولة لبلوغ اهداف الميثاق ، وذلك حتى بالنسبة للبلدان التي قد تحسب ان لاداعي لصيرورتها اطرافا في وثائق الامم المتحدة لان لديها الضمانات القومية الكافية .

١٢٧ - واذ اولت الدول الاعضاء الامر بعنايتها الخاصة في الاشهر القادمة لتسنى بسهولة الحصول على التصديقات او الانضمامات السبعة اللازمة لنفاذ اتفاقية هامة هي اتفاقية القضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله ، التي صدقت عليها او انضمت اليها عشرون دولة حتى الآن . ولسوف يمكن ذلك الامم المتحدة من الاسهام بصورة مفيدة في حل مشكلة من اهم المشاكل الحيوية في عصرنا ، وسوف يتيح لمؤسسات الامم المتحدة اول مجموعة من تدابير التنفيذ المعتمدة عن طريق اتفاقية دولية فيما يتعلق بحقوق الانسان . والاحظ كذلك بعين القلق ان العهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان المؤرخين في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ والذين وقعتهما حوالي ثلاثين دولة لم يتم التصديق عليهما بعد من اية دولة بالرغم من تشجيع الجمعية العامة على ذلك في دورتها الاخيرة بقرار اتخذ باجماع ١١٢ عضوا .

١٢٨ - على ان المحك الاخير مازال يتمثل في التطبيق العملي للمعايير المعلنة في وثائق الامم المتحدة على يد الذين يشغلون مراكز السلطة . وفي السنة الماضية ، اضطرت هيئات الامم المتحدة ومؤتمراتها الى الاعراب بقوة عن رأيها حيال حالات معينة تنم عن قلة الاكتراث بحقوق الفرد ، من امثلتها استمرار سياسة الفصل العنصري في الجنوب الافريقي . ولا يكاد يكون ثمة مناص من قيام المجتمع الدولي ، ممثلا في الامم المتحدة ، بالاعراب عن مدى قلقه للحالات التي تنطوى على الازدراء بحقوق الانسان . ولكن الرأي العام العالمي صار يرفع الآن صوته بوضوح اكثر مطالبيا المنظمة بان تقوم بدور اكثر ايجابية في المساعدة على علاج الالام البشرية والتخفيف منها رغم كل العراقيل القائمة في هذا السبيل .

١٢٩ - وتجدر بنا الاشارة كذلك الى ما ابداه مؤتمر طهران ، ومن بعده المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، من وعي للاماني الحاضرة لقطاعات ضخمة من الجيل الناشئ . فقد ابدى كل من المؤتمر والمجلس ادراكه لحساسية الشباب الخاصة ازاء كل مساس بحقوق الانسان وكذلك لرغبة الشباب فى " الاسهام بنصيبهم الكامل فى تحقيق الاماني الانسانية الكبرى لقرننا هذا " . كما اعلنا أن الضرورة تقتضى ، امام سرعة تطور ظروف العالم المعاصر ، الحرص على زيادة تفهم اساليب التفكير الجديدة والمفاهيم التى تحدد موقف الشعوب من حقوق الانسان . واكدا على ضرورة تربية الناشئ على نحو يتيح اشراجهم روح اسماى المثل الانسانية ، وعلى اهمية وضع حماسة الشباب وطاقتهم فى خدمة الانماء الاقتصادى والاجتماعى العالمى وتعزيز حقوق الانسان . واوصيا لذلك بأن تقوم الحكومات ، وكذلك الامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والوكالات الدولية الاخرى ، بدراسة مسألة تربية الشباب فى جميع انحاء العالم تربية ترمي الى انماء الشخصية وتقوية احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وشددا على اهمية اثار اهتمام الشباب بالحياة القومية والتعاون الدولى على السواء ، واشراكم فيها .

١٣٠ - وايا كان الحكم الذى يمكن اصداره فى الاساليب التى استخدمها زعماء الشباب ومنظمات الشباب فى انحاء كثيرة من العالم فى التعبير عن الرأى فى الاشهر الاخيرة ، فلا بد من ان ندرك ان اولئك المنتمين الى الاجيال الناشئة والذين يتحتم على الجميع الاهتمام بمستقبلهم ، انما يفتخرون ، بصوت قد يكون مضطربا احيانا ولكنه قوى دائما ، عن نقدهم للمصاعب التى تلقاها مجتمعاتنا فى التكيف مع ما يبدو لهم انه من الضرورات العتمية لعصرنا ، فيما يتعلق باحترام حقوق الشخص الانسانى . انهم يرون ، عن حق فى كثير من الاحيان ، ان ايجاد الحلول امر ممكن وواجب . فهم لا يستطيعون ، فى عالم الوفرة او العالم القادر على تحقيق الوفرة ، ان يفهموا او ان يقبلوا ما يبدو لهم انه استكانة الى اوضاع غير لائقة او سلوك اساسه السلبية او الاستخفاف بالقيم الانسانية .

١٣١ - ان معظم اماني الشباب فى ايجاد عالم افضل لا تتعارض باى شكل من الاشكال مع الاماني التى ما فتئت تعبر عنها هيئات الامم المتحدة ، ولا بد للمنظمة من ان تستفيد اذا هيات الاطار اللازم لزيادة تفهم هذه المشاغل العميقة ودراستها ، ولاجراء التجابه البناء ، دون صدام ، بين المتحدثين بلسان الاجيال المختلفة . ومن المأمول ان يؤدى ذلك ليس فقط الى تحسسين التفاهم وتوطيد التعاون بين الاجيال ، بل ايضا الى تحقيق تطورات ايجابية فى اساليب سير الحياة الديموقراطية .

سابعاً

الفصل العنصرى

١٣٢ - ان الحالة الناشئة عن سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، وهى مسألة لا تزال من غير حل ، اصبحت اشد خطورة فى العام الماضى منها فى اى وقت

مضى . فان حكومة افريقيا الجنوبية لم تواصل فحسب تطبيق هذه السياسة بمزيد من التصميم فـ في افريقيا الجنوبية ، بل راحت تحاول كذلك تعزيز وتوسيع دائرة نفوذ فلسفتها العنصرية في الاقاليم المجاورة ، ولا سيما في ناميبيا وروديسيا الجنوبية .

١٣٣ - وقد عمدت حكومة افريقيا الجنوبية ، رغم قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، الى سن تشريعات جديدة ترمي الى توطيد الفصل والعزل العنصريين وقمع معارضي تلك السياسة . ان بعض التدابير الجديدة تدل بوضوح ، فيما يبدو ، على ان جمهورية افريقيا الجنوبية سائرة قطعاً في طريق استبعاد كل احتمال من احتمالات التفسير السلمي في نظام الحكم ، وتحقيق المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاغلبية غير البيضاء فيها .

١٣٤ - وامام هذا العناد الذي لا يلين ، اعرب زعماء الاغلبية المضطهدة عن اقتناعهم بأن سبيلهم الوحيد لاسترداد حقوقهم هو الكفاح المسلح . ويبدو أن النزاع المسلح قد بدأ بالفعل في روديسيا الجنوبية ، حيث ترددت الانباء اخيراً عن وقوع عدد من الاصطدامات مع قوات الامن التابعة لافريقيا الجنوبية ولنظام ايان سميث غير الشرعي . ولا يمكن ان ينكر ان حكومة افريقيا الجنوبية ، بتماديها في انتهاج سياسة الفصل العنصري وتواطؤها مع النظام الحاكم في سالزبورى ، قد دفعت بافريقيا الجنوبية بل والجنوب الافريقي كله في طريق الصدام المحتوم . وما يزيد من ايضاح واقع خطر هذا الصدام في المنطقة ما رددته الانباء من ان بعض مسؤولي افريقيا الجنوبية اتهموا ولتين مستقلتين مجاورتين ، هما جمهورية زامبيا والجمهورية التنزانية المتحدة ، بتقديم المساعدة لمن يسمونهم بالارهابيين . كما ان افريقيا الجنوبية ، باستمرارها في احتلال ناميبيا مع ما في ذلك من انتهاك صارخ للمركز الدولي للاقليم ، ويتدخلها الصريح في روديسيا الجنوبية ، انما توجه تحدياً خطيراً لسلطة الامم المتحدة .

١٣٥ - ان مجلس الامن لم ينظر في مسألة الفصل العنصرى منذ ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ، كما انه لم ير أن في وسعه تلبية دعوة الجمعية العامة اياه في دورتها الثانية والعشرين الى استئناف النظر في المسألة بغية تأمين التنفيذ التام للقرارات المختصة واتخاذ تدابير اكثر فعالية لتأمين انهاء سياسة الفصل العنصرى .

١٣٦ - وقد شددت الجمعية العامة ، بعد نظرها في المسألة في دورتها الثانية والعشرين ، على ضرورة قيام الدول الاعضاء باتخاذ التدابير المناسبة لتيسير اتخاذ تدابير اكثر فعالية ، برعاية الامم المتحدة ، لتأمين القضاء على الفصل العنصرى . كما اكدت على ضرورة قيام الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية باتخاذ التدابير الفعالة الرامية الى تأمين نشر المعلومات اللازمة ، على اوسع نطاق ، عن شروء الفصل العنصرى وجهود المجتمع الدولي لتأمين القضاء عليه .

١٣٧ - كذلك دعت الجمعية العامة اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبناها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية الى مضاعفة جهودها الرامية الى تعزيز شن حملة دولية ضد

الفصل العنصرى ، وخولتها تحقيقا لذلك عقد دورة خاصة خارج المقر اثناء السنة الدولية لحقوق الانسان . وبناء على هذه الدعوة ، عقدت اللجنة الخاصة سلسلة من الاجتماعات في اوربا تشاورت خلالها مع الحكومات والحركات الممثلة لشعب افريقيا الجنوبية المضطهد ومع الحركات المناوئة للفصل العنصرى ، والمنظمات غير الحكومية الاخرى المعنية بالحالة القائمة في افريقيا الجنوبية ومع عدد من الخبراء في مشاكل الجنوب الافريقي ، بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز الحملة الدولية ضد الفصل العنصرى . وستتقدم اللجنة الخاصة ، في التقرير الذى سترفعه الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين والى مجلس الامن ، بالتوصيات المناسبة المبنية على الاقتراحات المقدمة اليها .

١٣٨ - وسار تنفيذ البرامج الانسانية المنشأة بموجب قرارات الجمعية العامة لمساعدة ضحايا التمييز العنصرى سيرا حسنا بفضل التبرعات السخية المقدمة من الدول الاعضاء .

١٣٩ - ومع ان صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية قد تلقى تبرعات كبيرة في عام ١٩٦٨ ، فان عدد الدول الاعضاء المتبرعة مازال صغيرا جدا .

١٤٠ - وقررت الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين ، بناء على توصية مئى ، ادماج البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة المعدة لافريقيا الجنوبية الغربية ، والبرنامج التدريبي الخاص المنشأ للاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، والبرنامج التعليمي والتدريبى المعد لانباء افريقيا الجنوبية . وقررت كذلك تضمين البرنامج الموحد تقديم المساعدة الى ابناء روديسيا الجنوبية ، شرط عدم تعارض ذلك وفي حدود عدم تعارضه مع ما لدى الامم المتحدة حاليا من برامج المساعدة التعليمية المعدة لهؤلاء الاشخاص ، وشرط حصوله مع ايلاء المراعاة الحقة لقرارى مجلس الامن بشأن عدم الاعتراف بالنظام غير الشرعى الحاكم في روديسيا الجنوبية .

١٤١ - واني اهيب بالدول الاعضاء ان تقدم قدرا اكبر من الدعم المالى لهذه البرامج الانسانية التى يستطيع المجتمع الدولى بها ان يظهر تصميمه على تخفيف نكبة ضحايا التمييز العنصرى .

١٤٢ - وجرى الاحتفال هذا العام ، تلبية لطلب الجمعية العامة ، باليوم الدولى للقضاء على التمييز العنصرى تضامنا مع شعب افريقيا الجنوبية المضطهد ، وقد احتفلت الدول الاعضاء بهذا اليوم الدولى بصورة جماعية في مقر الامم المتحدة ، كما جرى الاحتفال به بصورة منفردة في عدد كبير من الدول الاعضاء اما بواسطة الحكومات او المنظمات غير الحكومية . واستخدمت هذه المناسبة الاستخدام الواجب لزيادة توعية الرأى العام بشرور الفصل العنصرى واستد رار تأييده للتدابير الدولية اللازمة في هذا المجال .

١٤٣ - ومن امثلة الجهود الكثيرة التى تبذلها الامم المتحدة لمعالجة الحالة القائمة فسي افريقيا الجنوبية ، تقارير المقرر الخاص المعين ، بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ٧ (الدورة ٢٣) ، لاستعراض جهود الامم المتحدة الماضية الرامية الى القضاء على سياسات وممارسات الفصل العنصرى

وللقيام ، ضمن امور اخرى ، بدراسة التشريعات والممارسات الحالية في افريقيا الجنوبية ؛ وتقارير فريق الخبراء العامل الخاص المنشأ ، بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ٢ (الدورة ٢٣) ، للتحقيق في معاملة المسجونين او المعتقلين او المحتجزين لدى الشرطة في افريقيا الجنوبية ، والادعاءات المتعلقة بانتهاك الحقوق النقابية في افريقيا الجنوبية ؛ وكذلك نظر هذه التقارير في لجنة حقوق الانسان ، والمؤتمر الدولي لحقوق الانسان المعقود في طهران من ٢٢ نيسان (ابريل) الى ١٣ أيار (مايو) ١٩٦٨ ، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة والاربعين .

١٤٤ - وكما ذكرت آنفا ، فان آخر التطورات في افريقيا الجنوبية والجنوب الافريقي تشير ، على ما يبدو ، الى اننا يجب الا نستبعد خطر نشوب نزاع عنيف في افريقيا الجنوبية وفي الجنوب الافريقي عامة نتيجة لسياسات وممارسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، وان نقلل من شأن هذا الخطر . وفي رأبي ان من الواجب اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن دون تأخير ، وفقا للقرارات المختصة المتخذة من مجلس الامن والجمعية العامة .

١٤٥ - ونجد ، في هذا الصدد ، ان الجمعية العامة قد شددت في دورتها الاخيرة على مسؤولية تلك الدول ، ولا سيما المتاجرين الرئيسيين مع افريقيا الجنوبية ، التي تشجع حكومة ذلك البلد على التمدد في سياستها العنصرية وذلك بتعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري معها . ودعت الجمعية العامة تلك الدول الى اتخاذ الخطوات اللازمة للماجلة للانفكاك من افريقيا الجنوبية ، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لتيسير اتخاذ تدابير اكثر فعالية ، برعاية الامم المتحدة ، لتأمين القضاء على الفصل العنصري . ان فعالية الامم المتحدة في مواجهة تحدي افريقيا الجنوبية الخطير لها وفي درء العنف والعنف المضاد اللذين يهددان السلم والامن في القارة الافريقية كلها ، بل وفي العالم اجمع ، ستتوقف على مدى ما تظهره الدول الاعضاء المعنية من تصميم على مواجهة مسؤوليتها وكذلك على مدى استعداد اعضاء مجلس الامن لاستئناف النظر في المسألة وقدرتهم على الوصول الى اتفاق على تدابير تكون فعالة حقا .

ثامنا

انتهاء الاستعمار

١٤٦ - نوهت في مقدمة تقريرى السنوى الاخير بجهود الامم المتحدة المستمرة في ميدان انتهاء الاستعمار ، وشارت الى المشاكل الخطيرة العسيرة التي تتطلب الاهتمام العاجل الشديد من الهيئات المختصة بالمنظمة .

١٤٧ - ومنذ ذلك الحين ، نال الاستقلال اقليم اليمن الجنوبية الذى كان معروفا من قبل باسم عدن ، وتلتته في ذلك ناورو وموريس وسوازيلاند ؛ ومن المتوقع ان تستقل غينيا الاستوائية ايضا في غضون الاشهر القليلة القادمة . كذلك تحقق قدر من التقدم الدستورى في بعض الاقاليم التابعة

الصخرى . ومع ذلك فمن دواعي الاسف العميق انه لم يحدث حتى الآن ، وبعد مرور ما يقرب من ثمانية اعوام على اعتماد ذلك الاعلان التاريخي ، اى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، اى تقدم هام نحو حل المسائل الاستعمارية الرئيسية الباقية ، حلا سلميا وفقا للميثاق . وهذا الامر لا يرجع الى قلة الاهتمام او الجهد المبذول من الامم المتحدة ، وانما يرجع اساسا الى عدم التزام دول معينة من الدول القائمة بالادارة للقرارات المختصة المتخذة من الامم المتحدة ، والى تردد بعض الدول الاخرى في مد يد التعاون التام الى المنظمة في تطبيق الحلول الفعالة للمشاكل المتبقية .

١٤٨ - ونجد بين هذه المشاكل ان المشاكل التي يعانيها الجزء الجنوبي من افريقيا تؤلف طائفة فريدة في بابها ، اذ انها اوضح مثال للخرق الشامل لحقوق الانسان والحريات الاساسية . ويبدو ، كما لاحظت في موضع آخر ، ان تصميم الامم المتحدة الجماعي على انهاء الاستعمار قد اعترضه فيما يبدو و جدار منيع من التحدى في ذلك الجزء من العالم .

١٤٩ - وفيما يتعلق بناميبيا ، فقد واصلت حكومة افريقيا الجنوبية رفضها اعمال القرارات التي انهت بها الجمعية العامة الانتداب ووضعت بها الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة وانشأت بها مجلس الامم المتحدة لناميبيا لادارة الاقليم لحين نيله الاستقلال . كما رفضت افريقيا الجنوبية التخلي عن سيطرتها على الاقليم واحبطت جهود المجلس من اجل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليه . وقد تجلى تجاهل تلك الحكومة لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالاقليم وللرأى العام العالمي من جديد في قائمتها القبض على عدد كبير من الناميبيين ومحاكمتهم وادانتهم بموجب تشريع ذى اثر رجعي . كما تجلى الموقف السلبي الحنيد الذى تقفه حكومة افريقيا الجنوبية مرة اخرى في عرقلتها لمحاولات المجلس في نيسان (ابريل) من هذا العام التوجه الى ناميبيا لمباشرة الوظائف التي عهدت الجمعية العامة بها اليه في الاقليم . وقد عمدت حكومة افريقيا الجنوبية فسي ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٨ ، تنفيذاً لسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها ، الى سن تشريع يرمي الى تيسير اقامة ال " بانتوستانات " (المناطق المخصصة للبانانتويين) في افريقيا الجنوبية الغربية . وبدأت ايضا في تنفيذ بعض التدابير القمعية للتوطين بالقوة في المناطق الخاضعة للعزل العنصرى .

١٥٠ - وكما ذكرت الجمعية العامة في ذواتها الى الدول المعنية ، فانه لا بد من القضاء قسط من المسؤولية عن الحالة الخطيرة الحاضرة على عاتق تلك الدول التي ادى استمرار تعاونها السياسي والعسكرى والاقتصادى مع حكومة افريقيا الجنوبية الغربية الى تشجيع تلك الحكومة على تحدى سلطة الامم المتحدة وعرقلتها استقلال ناميبيا . على ان من الجلي ، مع ذلك ، ان احراز التقدم الحق في سبيل بلوغ الاهداف الواردة في القرارات المختصة المتخذة من الامم المتحدة انما يتوقف اساسا على مدى استعداد مجلس الامن لممارسة الضغط الفعال على حكومة افريقيا الجنوبية ، وقدرته على ممارسة مثل ذلك الضغط ، لكي تتخلى تلك الحكومة عن مسلكها الحالي وتلتزم القرارات المختصة على نحو يمكّن المجلس من مباشرة وظائفه .

١٥١ - كذلك كانت مسألة روديسيا الجنوبية مثار قلق متزايد ، فلقد مر عامان ونصف منذ اصدار نظام الاقلية غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية لاعلان الاستقلال بصورة منفردة ، كما انقضى اكثر من ثمانية عشر شهرا منذ قرر مجلس الامن ان الحالة في الاقليم تشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين . الا ان التدابير التي اتخذتها حكومة المملكة المتحدة لم تؤد ، لا هسي ولا الجزاءات الدبلوماسية وغيرها التي طبقتها الحكومات الاخرى بدرجات متفاوتة تلبية لقرارات الامم المتحدة المختصة ، الى التحسن السريع الذي شجع المجتمع الدولي على توقعه . فان النظام غير الشرعي الحاكم لم يكتف بالازدراء بسلطة المملكة المتحدة حين اقدم على اعدام عدد من الوطنيين الافريقيين بل عمد ايضا ، بمساعدة افريقيا الجنوبية ، الى القيام بحملات عسكرية قمعية والى المضي في تطبيق سياسة التطور المنفصل للعناصر المختلفة ، بما فيها خططه الرامية الى اقامة واجهة توهم بوجود مشاركة افريقية في نشاطاته . ان هذه التطورات تمثل تحديا جديدا للرغبة العامة في تقدم الاقليم السريع نحو حكم الاغلبية ونحو قيام مجتمع عادل خال من التمييز . ومع ان قرار مجلس الامن المتخذ في ايار (مايو) ١٩٦٨ والقاضي بتوقيع الجزاءات الالزامية الواسعة النطاق على النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية لا ينتقص بأى حال من الاحوال من مسؤولية المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، عن اقرار الحكم الدستوري في الاقليم ، فان من الضروري جدا ان تعتمد جميع الحكومات ، بما فيها حكومتا البرتغال وافريقيا الجنوبية خاصة ، الى التزام ذلك القرار لكي يتم تمهيد الطريق لبلوغ اهداف الاطلاق .

١٥٢ - اما فيما يتعلق بالاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، فان من دواعي الأسف العميق ان يمر عام آخر دون احراز تقدم في تنفيذ القرارات المختصة المتخذة من الامم المتحدة . فقد واصلت الحكومة البرتغالية خرق مبادئ الميثاق بحرمان سكان هذه الاقاليم من حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال ، واستمرت في سياستها القائمة على ادماج تلك الاقاليم سياسيا واقتصاديا في البرتغال . ان تشديد تلك الحكومة للحملات العسكرية في انغولا وموزامبيق وغينيا المسماة بغينيا البرتغالية ، قد زاد من تفاقم حالة اعتبارها مجلس الامن في عام ١٩٦٥ مبحث تعكير جدي للسلام والامن الدوليين . ولقد اقتضت التدابير الدولية المشتركة على السعي اساسا الى وقف تزويد الحكومة البرتغالية بالمساعدة التي من شأنها ان تمكنها من مواصلة قمعها لسكان تلك الاقاليم ، والى تقديم المساعدة الانسانية للاجئين من تلك الاقاليم . وفي رأبي انه لا يلزم فقط زيادة هذه الجهود ، بل وكذلك اتخاذ تدابير دولية جديدة لمساعدة شعوب تلك الاقاليم على بلوغ هد فيها المتمثل في الحرية والاستقلال ، ولحمل الحكومة البرتغالية على المشاركة عن رضا وطيب خاطر في هذه المهمة .

١٥٣ - ان المشاكل الاستعمارية التي اشرت اليها تختلف من حيث نطاقها ، ان لم يكن من حيث نوعها ، عن المشاكل التي تمس معظم الاقاليم التابعة المتبقية الاخرى . فان الدول القائمة بالادارة في هذه الاقاليم الاخيرة لم تنكسر قط الالزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق ، وقد وافقت على اعمال مبدأ تقرير المصير وتمهيدت بذلك كما تمهيدت بتنفيذ التزامها بكفالة تقدم هذه الشعوب

في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . ومع ذلك فان معظم الدول الاعضاء يساورها الكثير من الهواجس بشأن الطرق التي تتبعها تلك الدول القائمة بالادارة في انهاء الاستعمار في هذه الاقاليم والسرعة التي تسير بها في ذلك والنواحي التي تؤكد ها في هذا الشأن . كما ان تنفيذها للتوصيات المحددة الصادرة بشأن هذه الاقاليم من الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لم يكن : كما اوضحت من قبل ، بالتنفيذ التام الكامل على وجه الاجمال .

١٥٤ - كذلك فان مواقفها كانت في معظم الاحيان اما سلبية او متسمة بالتحفظ عندما تظهر مسألة السماح لفرقة الامم المتحدة الزائرة بدخول تلك الاقاليم . ان تلك المواقف ، بحرمانها الامم المتحدة من مصدر هام جدا من مصادر الحصول على المعلومات عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الاقاليم ، والتعرف على آراء ورغبات وأماني الشعوب المعنية ، انما تعرقل البحث عن الحلول العملية لمشاكل تلك الاقاليم ، التي يعاني الكثير منها مصاعب خاصة ناشئة عن صغر مساحتها وقلة عدد سكانها ومحدودية مواردها الطبيعية فضلا عن عزلتها الجغرافية كذلك في بعض الاحيان . وفي اعتقادي ان اتخاذ الدول القائمة بالادارة لموقف ايجابي من مسألة الفرقة الزائرة امر من شأنه ان يساعد على اتخاذ قرارات تراعى فيها كل المراعاة ما تطالب به تلك الدول من التزام الروح الواقعية والحرص على التوازن ، قد رما يساعد على بلوغ الاهداف المنصوص عليها في الميثاق وفي الاعلان ، وهي الاهداف التي اقترتها الدول القائمة بالادارة وغير القائمة بالادارة على السواء .

١٥٥ - ان تشديد هيئات الامم المتحدة المختصة على اهمية الفرقة الزائرة انما يعبر عن الاعتقاد الشائع بين الدول الاعضاء بوجود قيام المنظمة ، فضلا عن المؤسسات الدولية المتصلة بها عند الاقتضاء ، بدور ايجابي متزايد في مساعدة الشعوب المستعمرة على الخروج من التبعية السي الاستقلال . وهذه الروح هي التي حدثت بالجمعية العامة الى ان تطلب الي ، في دورتها الثانية والعشرين ، ان اعمد ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة واللجنة الخاصة ، الى تأمين وجود الامم المتحدة في غينيا الاستوائية للاشراف على الانتخابات العامة القادمة والاشترك في كل التدابير الاخرى المفضية الى استقلال الاقليم . واني على ثقة من ان البعثة التي تمكنت ، بالتشاور مع حكومة اسبانيا واللجنة الخاصة ، من تعيينها وايفادها الى غينيا الاستوائية في آب (اغسطس) من هذا العام ، ستقوم بدور بناء في تمكين الاقليم من نيل الاستقلال بوصفه كيانا واحدا في احوال يسودها السلم والوئام .

١٥٦ - وهنالك فئة اخرى من المشاكل الجديرة بالعناية البالغة ، هي المشاكل المتعلقة بالاقاليم التي تكون اما موضع ادعاءات بالسيادة عليها متضاربة او موضع اهتمام خاص من بعض الحكومات بسبب الظروف الجغرافية او التاريخية او غيرها . ومع ان الجمعية العامة واللجنة الخاصة قد اكدتا انطباق الاعلان انطباقا تاما على هذه الاقاليم ، فان توصياتهما قد اخذت بعين الاعتبار السمات الخاصة لكل اقليم منها بغية تيسير حسم الدعاوى او المصالح المختلفة بالتنازلات المتبادلة وحسن

النية . واني على يقين من ان هاتين الهيئتين ستبحثان وتقدمان المزيد من التوصيات التي تساعد الحكومات المعنية على حل المشاكل التي اشترت اليها في اطار الاعلان .

١٥٧ - واعتقد ان من اللائق في هذه السنة التي اطلقنا عليها اسم السنة الدولية لحقوق الانسان ان نذكر بان الجمعية العامة قد اعلنت في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

" ان اخضاع الشعوب لاستعباد الاجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل انكارا لحقوق الانسان الاساسية ، ويناقض ميثاق الامم المتحدة ، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين " كما اعلنت انه :

" يصار في . . . جميع الاقاليم . . . التي لم تنل بعد استقلالها ، الى نقل جميع السلطات الى شعوب تلك الاقاليم ، دون قيد او شرط ، ووفقا لارادتها ورغبتها المصرب عنهما بحرية ، دون تمييز بسبب العرق او المعتقد او اللون ، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين . "

١٥٨ - واني آمل أملا صادقا في ان تحرص جميع الدول الاعضاء ، ولاسيما منها الدول القائمة بالادارة ، ادراكا منها لما اثاره اعتماد الاعلان من امل ورجاء في نفوس الشعوب التابعة في كل مكان ، على بذل قصارها ، بروح التعاون البناء ، لمساعدة تلك الشعوب على تحقيق امانيتها المشروعة في الحرية والانطلاق .

تاسعا

الاعلام

١٥٩ - رأيت من المفيد ، في مقدمة تقريرى السنويين الاخيرين عن اعمال المنظمة ، ان ارسم الخطوط العامة لبعض المفاهيم والاعتبارات المتحكمة في تنظيم وتسيير النشاط الاعلامي المضطلع به على الصعيدين القومي والدولي ودعا لاهداف الامم المتحدة وغاياتها . وقد اوضحت في العام الماضي نيتي في تقديم تقرير أوفى الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين يتناول النشاطات الاعلامية التي تضطلع بها الامم المتحدة ذاتها ، وفي ميداني الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، منظور اليها من زاوية العقدين الانمائيين ، او في الميادين المتصلة بالمشاغل والمسؤوليات السياسية لهذه المنظمة العالمية .

١٦٠ - ونظرا الى تعيين امين عام مساعد جديد لرئاسة ادارة شؤون الاعلام والى بعض الظروف الطارئة الاخرى ، اجدني مضطرا الى ارجاء تقديم هذا الاستعراض والتقييم لنشاطات الامم المتحدة الاعلامية ، والتوصيات المنبثقة عن ذلك الى الجمعية العامة حتى دورتها الرابعة والعشرين .

على اني اشعر انه من المفيد ، ريثما يتم ذلك ، ان اقدم لنظر الاعضاء بعض الافكار العامة التي ارى ان لها اهميتها بالنسبة الى عمل المنظمة كما يبدو لي انها ستحظى بالموافقة العامة .

١٦١ - ومن دواعي الارتياح ان نشير الى ان السنوات الاخيرة شهدت ادراكا متزايدا لفائدة الاعلام في دعم النشاطات الموضوعية للمنظمة مقترنا بالمطالبة المتزايدة ، من هيئات الامم المتحدة الرئيسية والهيئات الفرعية على السواء ، بزيادة التعريف باعمالها عن طريق جميع وسائل الاعلام . ان هذا الاعتراف الرسمي بضرورة زيادة النشاط الاعلامي جدير بالترحيب الخاص فيما يتعلق بتلك المجالات المحددة من مجالات اهتمام الامم المتحدة التي قرر فيها اعضاؤها ، بالاجماع او بما يشبه الاجماع ، اعتماد اهداف مباشرة معينة واضحة ذات اولوية عالية . ولا شك ان من ابرز هذه الاهداف في الميدان الاقتصادي والاجتماعي التعبئة القومية والدولية للموارد والطاقات والمهارات لبلوغ الاهداف الدنيا التي حددتها الجمعية العامة للمعهد الامم المتحدة الانمائى الحالي ، ولبلوغ الاهداف التي ستتقرر للمعهد التالي . كذلك فان من الاهداف التي تتطلب عملا مباشرا حاسما في الميدان السياسي انهاء الاستعمار ، والقضاء على الفصل العنصرى نظريا وعمليا سواء في افريقيا الجنوبية او في اى مكان آخر يظهر فيه وايا كان الاسم الذى يطلق عليه ، واحترام حقوق الانسان في كل مكان .

١٦٢ - اننا اذا نظرنا الى الاعلام من زاوية الصفة الحاجلة لهذه الاهداف الجماعية ، سواء كانت في المجال الذى يوصف بأنه اقتصادى او اجتماعى محض او في المجال الذى يعتبر سياسى الطابع ، لوجدنا ان من العسير ان نوفيه حقه من الاهمية مهما تكلمنا فيه . ان ان بذل مجهود اعلامى ضخم متواصل منسق واضح الاهداف ، على الصعيدين القومى والدولى ، امر لا غناء عنه اذا اريد للانجازات ان تضارع النوايا ، وللوسائل ان توصل بالغايات ، وللواقع الا يتخلف تخلفا خطيرا عن الاهداف المحلثة .

١٦٣ - الا اني اعتقد انه من المفيد في الوقت نفسه ان نضع نصب اعيننا بعض الاعتبارات الاخرى المناظرة لهذه والتي يلزم مراعاتها اذا اردنا النظر الى موضوع الاعلام والامم المتحدة بالمنظار المناسب الصحيح .

١٦٤ - فأولا ، ارى من الضرورى ان اكرر القول بأن المسؤولية الاولى والعبء الرئيسى في امر اعلام شعوب العالم عن اهداف الامم المتحدة وغاياتها انما يقمان على عاتق الحكومات القومية وعلى وسائل الاعلام القومية ، رسمية وغير رسمية . ان ضرورة ذلك انما تنشأ اولا ، ولا ريب ، عن التقسيم الدستورى للحمل بين مرافق الاعلام القومية والدولية ، كما حددت ذلك الجمعية العامة نفسها في قرارها ١٣ (الدورة ١) المتخذ في عام ١٩٤٦ . الا ان لتلك الضرورة جذورا في الاعتبارات العملية ايضا . فان مهمة اعلام شعوب العالم اضخم واكثر تعقيدا بكثير من ان يتولاها مرفق اعلامى دولي لوحد ، وذلك بسبب الاعتبارات المتعلقة باختلاف المصالح الاجتماعية - السياسية والانماط الثقافية والحضارية . وهيئات الاعلام القومية ، بما فيها من وسائل نشر الانباء والمنظمات غير الحكومية

والمؤسسات التعليمية والخ ، هي التي تملك الوسائل اللازمة لاطلاع شعوبها بلفتها على تطور نشاطات المنظمة العالمية ومشاكلها وعليها تقع مسؤولية ذلك حسبما تقرر . كما ان لديها امكانيات لا تملكها المنظمات الدولية بحكم طبيعة الامور تتمثل في قدرتها على التعقيب وابداء الرأي ، والتأويل ، والاقناع ؛ وهذه كلها عناصر لا غناء عنها في معظم الحالات اذا اريد للنشاط الاعلامي ان يكون فعالا .

١٦٥ - لذلك اجد لزاما علي ان استعري النظر مرة اخرى الى الاقتراحات والتوصيات التي قدمتها من قبل ، وبناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الدول الاعضاء لتحسين جهودها الاعلامية القومية المتصلة بنشاطات الامم المتحدة ومقاصدها .

١٦٦ - ان وقوع هذه المسؤولية الاولى على عاتق هيئات الاعلام القومية لا ينتقص بأي حال من الاحوال طبعها من الدور المساعد الذي ينبغي ان يؤديه النشاط الاعلامي الذي تضطلع به الامم المتحدة نفسها او المضطلع به نيابة عنها . فان التجربة العملية خلال العشرين سنة الماضية واكثر قد كشفت وبرزت مدى اعتماد النشاط الاعلامي القومي ، لا من حيث فعاليته وحدها بل وكذلك من حيث وجوده ذاته في كثير من الحالات ، على الدعم والتشجيع الذي يلقاه من ادارة شؤون الاعلام بالامم المتحدة . وهذا المرفق الاعلامي الدولي هو بمثابة الاساس الذي لا غناء عنه لكل نشاط اعلامي قومي ، سواء من حيث تزويده بالمواد الخام اللازمة او تزويده بالحوافز والمنبهات الجذرية . ولذلك فاني اعتقد ان الوقت قد حان لكي تتخذ الدول الاعضاء القرارات المالية والوظيفية اللازمة لتزويد ادارة شؤون الاعلام بالامم المتحدة ليس فقط بالولاية التي تمكنها من مباشرة المهام الواقعة عليها بصورة كافية بل وكذلك بالوسائل والموارد الكفيلة بتحقيق ذلك . ان وجود ادارة لشؤون الاعلام مجهزة تجهيزا تاما تعمل في خدمة المنظمة وباسمها ، ليس امرا لازما فحسب بل هو امر لا غناء عنه اذا اريد لرسالة الامم المتحدة ان تصل الى الناس عبر الحدود القومية والانقسامات العقائدية .

١٦٧ - واخيرا وليس آخرا ، ان قد تكون هذه النقطة اهم النقاط جميعا ، انني اعتقد ان من الضروري ان ندرك الحدود فضلا عن الامكانيات الكامنة في كل نشاط اعلامي لدعم الامم المتحدة ، سواء اضطلعت به الدول الاعضاء نيابة عنها بصفقتها الفردية او اضطلعت به المنظمة نفسها جماعيا بمواردها الخاصة . فالاعلام انما هو وسيلة لغاية ، ولا يمكن ان يكون غاية بذاته . ومع ان وجود برنامج اعلامي دينمي واضح الهدف امر ذو اهمية بالغة لدعم اعمال الامم المتحدة ومداولاتها وقراراتها ، فان نجاح المنظمة او فشلها انما يتوقف في نهاية المطاف على هذه الاعمال وتلك المداولات والقرارات . ومجرد مضاعفة الانتاج الاعلامي او مجرد الاكثار من استعمال وسائل الاعلام ووسائطه ، سواء منها الوسائل التقليدية او الوسائل المعتمدة على التقنيات الحديثة ، امر لا يمكن ان يؤدي بذاته الى النجاح حيث يكون العمل الموضوعي منعدما او يكون التطبيق العملي ناقصا او معيبا . وهذا القول يصدق كذلك على الجهود الاقتصادية والاجتماعية كما يصدق على العمل

السياسي . ان الاعلام يستطيع ان يدعم النشاط الموضوعي الجاد الهادف ، وينبغي له ان يدعمه ، ولكنه . يمكن ان يحل محله . وعلى هذا فلا بد من الاعتراف ، في آخر الامر ، بأن البرنامج الاعلامي الفعال لا بد ان ينبع من برنامج فعال للعمل الموضوعي وان يكون معتمدا عليه .

عاشرا

المسائل الاخرى

١٦٨ - استلقتُ الانظار في ملاحظاتي الختامية في العام الماضي الى " مساس الحاجة الى لجوء الدول بدرجة اكبر ، في علاقاتها مع الدول الاخرى ، الى شتى الوسائل المتاحة لتسوية المنازعات تسوية سلمية " . وقد استرعت النظر ، في هذا السياق ، الى محكمة العدل الدولية ، بوصفها هيئة رئيسية من هيئات الامم المتحدة ، والى امكان اللجوء اليها لتسوية المنازعات القانونية . وقد قدمت المحكمة هذا العام لأول مرة تقريراً الى الجمعية العامة . واني اعتقد ان مما يخدم المصلحة المشتركة للامم المتحدة ان تعمل الجمعية العامة وغيرها من هيئات الامم المتحدة الرئيسية ، بالإضافة الى الدول الاعضاء ، الى الانتفاع بصورة اوفى من جهاز المحكمة في معالجة المشاكل التي يمكن حلها عن طريق الاجراءات القانونية والقضائية .

١٦٩ - وقد اوصيت في العام الماضي ، في السياق نفسه ، بالبداية متواضعة لاختبار قيمة عقد اجتماعات دورية لمجلس الامن يمثل فيها كل عضو من اعضائه بأحد اعضاء حكومته او بممثل آخر يعين لهذا الغرض خاصة . بيد انه لم يتخذ اي تدبير على سبيل اعمال هذا الاقتراح حتى الآن . واود ان اشير ، على سبيل اقتراح تدبير بديل ، الى انه قد يكون من المفيد اغتنام فرصة وجود وزراء خارجية الاتحاد السوفياتي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة اثناء الدورة القادمة للجمعية العامة وترتيب امر اجتماعهم لبحث المشاكل المشتركة . اما جدول اعمال مثل هذا الاجتماع فانه يمكن ترك امره لوزراء الخارجية ، كما يمكن للامين العام اعداد جدول اعمال مؤقت . والامل ان يؤدي اجتماع وزراء الخارجية الى اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الاربعة الكبرى . ويبدو لي ان هذه المبادرة لازمة في الوقت الحاضر لمعادلة اثر النكسة الخطيرة التي تعرض لها ' الانفراج ' في العلاقات بين الشرق والغرب نتيجة للاحداث الاخيرة . كما ان بذل مسعى خاص مثل هذا قد تكون له فائدته في معرفة ماهية بعض المشاكل الرئيسية التي قد يتسنى الاتفاق بشأنها بين الدول الكبرى بالرغم من الظروف المعاكسة الحاضرة .

١٧٠ - وما زالت تنشأ حالات ترى فيها الحكومات فائدة في التماس المساعي الحميدة للامين العام من اجل حل المشاكل القائمة بينها . ومن امثلة ذلك حادث اختطاف طائرة الركاب الاسرائيلية واخذها الى الجزائر في ٢٣ تموز (يوليه) . وقد بذلت مساعي الحميدة طيلة اسابيع عديدة من اجل تأمين الافراج عن من ظلوا محتجزين في الجزائر من ركاب الطائرة وافراد طاقمها ، وكذلك عن

الطائرة نفسها . وقد وضعت نصب عيني ، عند قيامي بذلك ، ازدياد حوادث الاختطاف في الآونة الاخيرة وخطر تأدية هذا الاتجاه ، ان لم يوضع له حد ، الى اشاعة الاضطراب والفوضى في السفر الجوي الدولي بكل ما يصحب ذلك من اخطار . فاذا اريد وقف هذا الاتجاه المقلق ، وهو امر لا بد منه كان من الضروري مراعاة مبدأين مراعاة عامة مطلقة : اولهما ، انه يجب المحافظة على النظام العام الدولي ، باعتباره شرطا لازما لحرية السفر الجوي وسلامته ؛ وثانيهما ، انه لا يجوز لاحد تحقيق اى مكسب او مزية من العمل غير القانوني الذى يمثله اختطاف طائرة . ومن دواعي ارتياحي ان حكومتي اسرائيل والجزائر قد استجابتا لمناشدتي لهما التزام الاعتدال اثناء تلك الفترة العصيبة . كما ان من الجدير بالتقدير ان السلطات الجزائرية عمدت اخيرا ، حرصا على مصلحة القانون الدولي ومبادئ الاخلاق الدولية ، الى حل المشكلة بالا فراج عن الطائرة ومن كانوا فيها .

١٧١ - واود ان اكرر القول بأن من المفيد ، بل والضرورى ، ان تحقق الامم المتحدة العالمية في عضويتها باسرع ما يمكن ، وان من دواعي اسفي ان حل هذه المشكلة لا يلقى اهتماما اكبر مما يلقاه . ومن الجلي ، بالنسبة الى ، ان كون احد اعضاء " النادى النووى " خارج المنظمة العالمية ، يجعل من العسير احراز التقدم فيما يتعلق بكبريات مشاكل نزع السلاح ، مثلا ، مالم تتحقق هذه العالمية . كذلك فان مشكلة البلدان المقسومة مشكلة جدية بالاهتمام . وعلى كل حال فان الحقبات السياسية فيما يتعلق ببعض هذه البلدان قد لا تكون مستحصية على الحل كل الاستحصاء ، ولسوف تكون هناك فوائد واضحة في قبولها في عضوية المنظمة وتمكينها من الاشتراك في اعمالها والاسهام في حل المشاكل الباقية من غير حل .

١٧٢ - ولقد استرعت النظر في العام الماضي الى مشكلة الدول الصغيرة جدا . وانى افهم حق الفهم تردد هيئات الامم المتحدة الرئيسية في معالجة هذه المشكلة ، ولكنى اعتقد انها مشكلة تتطلب اهتماما عاجلا . ولقد تناول هذه المسألة بالدراسة الكثير من الباحثين وكذلك معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث . ويبدو لي ان عددا من الاهداف التي ترجو الدول الصغيرة جدا تحقيقها من انضمامها الى عضوية الامم المتحدة يمكن بلوغها بشكل آخر من اشكال الانتساب الى المنظمة ، مثال ذلك اعطاؤها مركز المراقبين . واود ، في هذا الصدد ، ان اكرر ما اشرت به في العام الماضي من ضرورة قيام الجمعية العامة بالنظر في مسألة مركز المراقبين عموما ، وفي المعايير المطبقة في منح هذا المركز ، وذلك لكي يتسنى اقامة الترتيبات التنظيمية الحالية في هذا الشأن ، وهي ترتيبات منبثقة عن العمل المستقر وحده ، على اساس قانوني وطيء .

١٧٣ - وفي عام ١٩٦٩ ، ستتم منظمة العمل الدولية نصف قرن من الجهود المتواصلة لبناء دعائم السلم في ظل العدالة الاجتماعية للفرد العادى في جميع انحاء العالم . وسيكون احتفال منظمة العمل الدولية بهذا الحدث ، تمشيا مع تقاليدنا ، متسما بالتطلع الى المستقبل لا بمراجعة الماضي ، كما وسيكون التشديد المباشر الاكبر فيه على برنامج عالمي للصالة ، تستلهم في وضوحه روح العقد الانمائي الثاني ، لتعبئة الموارد البشرية من اجل تلبية الحاجات البشرية . وقد انهى الى

المدير العام لمنظمة العمل الدولية رغبته ، وهي رغبة أويدها ، في ان يكون الاحتفال بمضي نصف قرن على تعاون تلك المنظمة مع عصبة الامم والامم المتحدة مناسبة لتوطيد او اصر هذه الزمالة في بناء السلم عن طريق العدالة الاجتماعية . واني واثق من ان جميع الهيئات المختصة في الامم المتحدة سترحب ، خلال سنة الذكرى الخمسينية ، باجراء مناقشة وافية بشأن افضل السبل لتحقيق ذلك .

حادى عشر

ملاحظات ختامية

١٧٤ - من دواعي اسفي اني اجدني مضطرا الى ان اذكر انه لم يحدث خلال الفترة المستعرضة كبير تقدم - هذا ان كان قد حدث اى تقدم - في سبيل نمو النظام الدولي القائم على القانون والعدل ؛ بل نجد ، على العكس من ذلك ، انه حدث تدهور خطير في معايير السلوك الدولي والاخلاق الدولية ، علما بأن الدول اخذت تعتمد بصورة متزايدة على القوة والعنف وسيلة لحل خلافاتها الدولية . ان هذا الميل الى العودة الى استعمال القوة وسيلة لتنفيذ السياسة القومية انما يقوض الاساس الذى تقوم عليه الامم المتحدة ؛ فقروح عدالة التسوية ضحية لجبروت القوة ، وتشهد بذلك التوترات الدولية وتتفاقم . ولسوف يكون مستقبل السلم والامن الدوليين مستقبلا مظلما حقا مالم ينحس هذا الاتجاه وتتحقق العودة الى العمل بمبدأ عدم التدخل في حرية مصير الامم .

١٧٥ - ولا ينبغي اتخاذ التشاؤم السائد بشأن الحالة الدولية والتطورات الاخيرة الخطيرة المؤلمة في اوربا ذريعة لاعاقبة البحث عن السلم في فييتنام . فالواقع ان مشكلة فييتنام ، على ما فيها من تعقيد بذاتها ، كثيرا ما تصبح اشد استعصاء على الحل نتيجة لتنازع مصالح دول العالم الكبرى .

١٧٦ - وعلى سبيل المثال ، هنالك الكثيرون ممن يرون في حرب فييتنام صراعا عقائديا . ولكن أليس من الصحيح ان هذا المفهوم انما يخفي وراءه حقيقة اخرى هي حقيقة وجود نضال قومي اصبح ، لسبب ما ، موضع الرهان ومحك الفوز او الغسارة في سباق استراتيجي عالمي ؟ . ذلك ان قوة دافع الايمان القومي وحدها هي التي يمكن ان تحلل تلك المقاومة الفذة التي يبديها الفيتناميون ، من اى جانب كانوا ، في هذه الحرب الاليمة . ان الدول الكبيرة التي يعنىها النزاع قد تتأثر مصالح لها شتى بنتيجته ؛ اما الفيتناميون ، فان تطاول القتال يهدد هويتهم وبقاؤهم كأمة . وانه ليبدو لي ان الاوان قد آن من مدة طويلة لاجراء عملية ' تخفيض ' سياسي فيما يتعلق بفييتنام ، وينبغي ان يسعى الجميع الآن الى عزل هذا النزاع عن المؤثرات الدولية المعاكسة التي ادت في الماضي الى تفويت فرص كثيرة جدا ، كما ينبغي ترك الفيتناميين يحالجون مشاكلهم بانفسهم . واني على اقتناع بأن جميع الفيتناميين لابد وان يدركوا ، بعد كل الآلام التي سببتهم لهم خلافاتهم الماضية ، ان عليهم الآن ان يوجهوا طاقتهم ومواهبهم العظيمة نحو انهاء انقساماتهم ونحو تعمير وتعمير

فييتنام الشمالية وفييتنام الجنوبية معا . ان لشعب فييتنام دورا عظيما يستطيع ان يؤديه ، فسي
الاحوال السلمية ، في آسيا الجنوبية الشرقية باعتباره عامل استقرار في جهد تعاوني جديد بين
بلدان المنطقة ، بصرف النظر عن نظمها السياسية .

١٧٧ - ولطالما دعوت المرة تلو المرة الى عملية ' تخفيض ' عسكري يقوم بها جميع
الاطراف ، تبدأ بالوقف التام لقصف فييتنام الشمالية ولجميع الاعمال الحربية الاخرى الموجهة ضدها .
واني على علم تام بالاعتراضات التي تثار ضد هذه الخطوة الاولى الاساسية . ولا ريب ان هنالك
مخاطر لكل الاطراف الذين يشتركون في مثل هذه المفاوضات الدقيقة . وفي رأبي ان مسؤولي
المبادرة في هذا الصدد تقع على عاتق الطرف الاقوى عسكريا . واني اكرر ابداء اقتناعي الشخصي
بأن وقف القصف من شأنه ان يؤدي الى اتخاذ خطوات ايجابية يمكن ان تفضي في نهاية المطاف الى
تسوية سلمية في آسيا الجنوبية الشرقية وفقا لاتفاقات جنيف لعام ١٩٥٤ .

١٧٨ - وفي هذا الصدد ، ارد الاشارة الى ناحية او ناحيتين هامتين من تلك الاتفاقات .
ففي الاعلان النهائي لمؤتمر جنيف ، اتفقت الدول على عدد من المبادئ اللازمة لتسوية سياسة مقبلة
لما كان الهند الصينية الفرنسية . ومن هذه المبادئ مبدأ نصت عليه بوضوح المادة ٦ ان
قررت " ان الخط العسكري الفاصل خط مؤقت ويجب الا يفسر بأى حال من الاحوال على انه
يؤلف حدودا سياسية او اقليمية " . الا أن الاداة السياسية لاعادة توحيد البلد ، اي الانتخابات
التي كان مزمعا اجراؤها في تموز (يولييه) ١٩٥٦ ، لم تخرج الى حيز الوجود . وهذه هي احدى
المشاكل الرئيسية التي ستحظى ، ولا ريب ، باهتمام المتفاوضين ، وان كان يبدو من برامج جميع
الاطراف المهتمين بالامر ، بما فيهم الجبهة القومية لتحرير فييتنام الجنوبية ، ان توحيد الجزئين
سيقتضي عملية تكيف طويلة يتقرر امرها على مراحل عندما تتسم الحالة بقدر اكبر من الاستقرار .

١٧٩ - وهنالك مبدأ آخر تضمنه اعلان عام ١٩٥٤ وينبغي ان يشكل الآن اساس التسوية ،
الا وهو تحييد شبه جزيرة الهند الصينية بأكملها ، بما فيها فييتنام . واذا اريد ان يصبح هذا
الحياك سببا للاستقرار في المنطقة بأكملها فيجب ان تقبله ، بل والا فضل ان تضمنه ، جميع الدول
الكبيرة .

١٨٠ - ويحم الشعور بخيبة الامل ازاء ما يبدو من انعدام التقدم في سير المحادثات
الاولية الجارية في باريس بين وفد فييتنام الشمالية والولايات المتحدة منذ اوائل ايار (مايو) .
ومع انه كان واضحا منذ البداية ان هذه المحادثات ستكون عسيرة وان القتال سيستمر اشاعها ، فان
الطرفين يدركان ، ولا بد ، ان فائدة محادثات باريس قد تتعرض للخطر اذا تركز الاهتمام على سـ
العمليات العسكرية . وان المرء ليأمل على الاقل في ان تكون الحكومات المعنية قد اشارت بوضوح
اذ بدأت هذه الاتصالات المباشرة الاولى ، الى انها تدرك ان السلم لن يتحقق بالوسائل العسكرية
او عن طريق التصعيد العسكري . وآمل ان اكون على حق في ظني ان الحكومات المعنية ، بمثابرتها
على اجراء مباحثات السلم هذه ، انما تظهر حرصها على التمسك بهذه الدلالة الجادة الوحيدة

على توفر الارادة المشتركة للسلم والامل فيه . فاذا صح هذا ، فاننا لن نكون قد فقدنا كل شيء في هذه السنة القاتمة رغم ما حفلت به من تطورات مثبطة للجزائم . ومن الخطأ المردى ان نقل من شأن الفرصة الفريدة التي تمثلها محادثات باريس بحد ذاتها ، وهي فرصة يجب على الاطراف المعنيين استغلالها كل الاستغلال باتخاذ القرارات اللازمة لا حراز التقدم .

١٨١ - ولقد اعربت على الدوام ، بل وبحكم الضرورة ، بوصفي الامين العام للامم المتحدة ، عن الاسف لكل لجوء الى القوة كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية ، وذلك لان مثل هذا العمل ينافي ميثاق الامم المتحدة ويؤدي الى انتكاس عملية اقامة نظام عالمي يستند الى حكم القانون لا الى القوة العسكرية . ومن ثم فقد اعربت عن اسفي ازاء تصرف الاتحاد السوفياتي واربعة من حلفائه وزملائه في حلف وارسو ، بارسالهم قواتهم المسلحة الى تشيكوسلوفاكيا في اواخر آب (اغسطس) ١٩٦٨ . فبالرغم من انه لم يكن لدى في ذلك الحين الا معلومات غير رسمية عن الاحداث الجارية في تشيكوسلوفاكيا ، فقد اصدرت بيانا مفاده اني آسف لاستعمال القوة في اي مكان لتسوية المشاكل الدولية باعتبار ذلك امرا منافيا لميثاق الامم المتحدة . ووصفت التطورات الحاصلة في تشيكوسلوفاكيا بأنها ضربة خطيرة اخرى تسدد الى مفاهيم النظام الدولي والاخلاق الدولية التي تشكل الاساس الذي يقوم عليه صرح الامم المتحدة بكليته كما تمثل الاهداف الرئيسية التي ما فتئت الامم المتحدة تسعى دائبة الى تحقيقها منذ تأسيسها قبل اكثر من اثنين وعشرين عاما . وفي صباح اليوم نفسه ، ناشدت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بكل قوة ، عن طريق ممثلها الدائم لسدى الامم المتحدة ، ان تلتزم اقصى قدر من الاعتدال في علاقاتها مع حكومة تشيكوسلوفاكيا وشعبها الذي يظهر منذ فترة من الزمن رغبة صادقة في تشكيل مستقبله بنفسه دون تدخل خارجي من اية جهة .

١٨٢ - ولقد خشيت وقت القيام بذلك العمل ولا ازال اخشى ، ان يترتب عليه عدد من العواقب التي يمكن ان تعود بالوبال على العلاقات الدولية ، اود ان اشير الى القليل منها .

١٨٣ - ان ' الانفراج ' بين الشرق والغرب الذي خيل الي ان علامات تجدد الحيوية والنشاطات اخذت تبدا عليه في الاشهر الاخيرة ، والذي كنت اعلق عليه اهمية بالغة ، قد يتمرض لنكسة عنيفة مماثلة للنكسة التي نجمت عن سحب فيتنام .

١٨٤ - وقد يحصل اشتداد جديد في الحرب الباردة ، فيعود العالم القهقري الى اسوأ ايام تلك الحرب في اوائل العقد السادس من هذا القرن .

١٨٥ - كما وقد تجد احوال الدفاع الاقليمي مبررا وتأييدا جديدين ، فيزداد الاعتماد على ذلك المفهوم الخطير الذي مضى زمانه ، اي مفهوم الاستقرار الدولي القائم على التكتلات العسكرية .

١٨٦ - كذلك قد يستمد ' دعاة التشدد ' و ' الصقور ' في بلدان كثيرة من تجرئة تشيكوسلوفاكيا تشجيعا ودعا لموقفهم المعارض لكل محاولة للوصول الى تعايش او تفاهم مع البلدان الاشتراكية فتسكت اصوات الليبرالية والفكر التقدمي في كثير من انحاء العالم .

١٨٧ - ان العمل الذى جرى في تشيكوسلوفاكيا كان عملا قوامه القوة العسكرية الساحقة ، وقد قامت به احدى الدولتين العملاقتين ، يساعد ها اربعة من حلفائها ، حيال دولة صغيرة هي في الواقع عضو صادق الولاة في كتلتها هي . ولقد عمت اصداء هذا العمل من اعمال القوة العسكرية المحضة جميع انحاء العالم وولدت شعورا بالجزع والقلق وعدم الطمأنينة .

١٨٨ - ولقد اتاحت الامم المتحدة لحكومة تشيكوسلوفاكيا ، في هذه الحالة التي وجدت تشيكوسلوفاكيا نفسها فيها ، فرصة فريدة لعرض قضيتها على العالم من على منبر مجلس الامن . ولكن حكومة تشيكوسلوفاكيا طلبت بعد ذلك ، كما هو معروف ، ان يتوقف مجلس الامن عن نظر هذه المسألة وان ترفع من جدول اعماله .

١٨٩ - ولا شك انه لمن الشواهد المفزعة على التردى المخيف في الحالة الدولية ، ان يشهد الجزع باحدى الدولتين العملاقتين او الاخرى الى حد القيام بعمل عسكري لان النظام الحاكم في بلد صغير مثل تشيكوسلوفاكيا انتهج سياسة التخفيف من القيود او بسبب حدوث اضطراب داخلي في دولة صغيرة اخرى مثل الجمهورية الدومينيكية . ففي الحالتين نجد ان العمل المضطلع به اعتبره اصحابه عملا ضروريا لحماية الذات يخلو من اى تفكير في الكسب الاقليمي . ويبدو ، فيما يتعلّق بتشيكوسلوفاكيا ، ان الاطراف المعنيين قد وصلوا الى اتفاق على سحب القوات الاجنبية على مراحل . وكلي امل في ان ينفذ هذا الاتفاق بأسرع ما يمكن ، ان ذلك يساعد على توفر حسن النية المتبادل كما يخدم مصلحة السلم والامن الدوليين .

١٩٠ - بيد انه لا بد من رسم صورة مظلمة كثيفة لمستقبل دول العالم الصغيرة الضعيفة عسكريا - وهي حال الاغلبية الساحقة من الدول - اذا لم يكن لها ان تطمح الى السيطرة على مقاليد امورها الا بمقدار امساكها عن فعل شيء لا يرضي جارا قويا لها .

١٩١ - ويبدو لي ان الحاجة ماسة الآن اكثر من اى وقت مضى الى توفر ارادة السلم والهمة والشجاعة في العمل التي لا يمكن لسواها حمل الحكومات على ان تلتزم في اقوالها وسياساتها وافعالها الاعتدال اللازم لوقف هذه الدوامة المتسعة من الخوف والخطر .

١٩٢ - وفي ذهني ، في هذا الصدد ، بعض المواقف والسياسات التي يمكن بها ، فيما اعتقد ، منع حدوث تصدع لا صلاح له في العلاقات بين الشرق والغرب ، ومن ثم احياء الامل في النفس .

١٩٣ - فيجب تجنب الانقياد لذلك الاغراء الظاهر ، اغراء اتخاذ الاحداث الحاصلة في تشيكوسلوفاكيا ذريعة لتعزيز التسلح بالاسلحة النووية والنووية الحرارية ، ان هذا المسلك لمن يؤدي الى غير زيادة جنون سباق التسلح النووى الحالي على جنون . ان السبب الوحيد الذى يمكن ان يحمل الاتحاد السوفياتي وحلفائه ، من جهة ، او الدول الغربية ، من جهة اخرى ، على مهاجمة الجانب الآخر هو وقوع الجانب المهاجم فريسة لخوف طاغ من ان يسبقه الجانب الآخر

بالضربة الاولى . وهذا الخوف تغذيه الزيادة في القوة العسكرية الهجومية للدولتين العملاقتين وينمو بنموها . ومن الواضح ان بناء القوة العسكرية الى درجة مفرطة تتجاوز حدود كل الحاجات الدفاعية المحقولة هو الذي اصبح اعظم خطر يهدد السلم العالمي .

١٩٤ - واني اعتقد كذلك ان مما يساعد على خفض التوتر ان تحرض دول منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارشو على السواء على الامتناع عن اتخاذ تشيكوسلوفاكيا سببا للمضي في تمزيق الاستعدادات العسكرية بحيث يصبح وضعها ينطوي على التهديد الايجابي الهجومي اكثر منه موقفا دفاعيا .

١٩٥ - وهناك تدبير بناءً يمكن ان يكون مفيدا جدا في هذه الاوقات المحفوفة بالمخاطر ، هو تقوية قدرة هيئات الامم المتحدة على بناء السلم وعلى صيانة السلم . ومن الناحية الاخرى ، ينبغي ان يحل محل الحلاف العسكرية تدريجيا مفهوم عالمي للسلم الدولي وللتقدم الدولي . وهذا يتطلب بذل جهود مضاعفة لجعل الناس جميعا يدركون بحقولهم ويستشعرون في افئدتهم تلك الحقيقة التي لا تدحض ، وهي ان العرب ليست ضريا من الهوس والجنون فحسب ، بل ان مستقبل البشرية مرهون بازالتها من الوجود . ان الحاجة اصس الآن من اى وقت مضى لتلقي الناس في العالم كله مبادئ التفاهم الدولي والتعايش السلمي .

١٩٦ - ان العالم بأشد الحاجة الى وضع نهاية لذلك الاسلوب البالي والخطر في آن واحد ، اسلوب معالجة مشاكل العقد السابع من هذا القرن بطرق العنف التي كانت شائعة في العقود الرابع منه . فقد آن الا وان لكي تدرك الدول العسكرية الكبرى ان تلك القوة العسكرية الفائعة التي تعتمد عليها كل ذلك الاعتماد وتنزع الي استعمالها لا دنى سبب تشكل بذاتها خطرا ماثلا دائما . كما انها تستنزف ، اذا استخدمت بلا روية ، اثنان رصيد تملكه امة ، الا وهو نفوذها الادبي . ان على هذه الدول ، بدلا من التمسك بسياسة الاعتماد على قوتها العسكرية الذاتية وتكريس الاسلحة بلا انقطاع لكفالة امنها القومي ، عليها ان تتخذ تلك الخطوات التي لا يستطيع غيرها اتخاذها بصورة فعالة لتخفيف التوتر الدولي عن طريق النزع التدريجي للسلاح ، نوويا كـ ان ام تقليديا . وعلى الدول الكبرى ان تدرك ، في الوقت نفسه ، ان مما يخدم مصلحتها كما يخدم مصلحة الدول الصغيرة ان تلتزم جميع الدول الاعضاء بامانة احكام الميثاق ، وان تتخذ من الامم المتحدة اداتها المختارة لصيانة السلم واقامة نظام عالمي عادل مستقر .

١٩٧ - والواقع ان مفتاح السلم في العالم هو بيد الدولتين العملاقتين . فان الحروب الصغيرة ، او حروب الدول الصغيرة ، يمكن حصرها طالما اسكت الدولتان العملاقتان عن التهديد بالحرب الكبيرة . . . بالحرب النووية . . . بالحرب النهائية .

١٩٨ - وفي نهاية المطاف ، لا يمكن ارساء اساس متين للسلم في العالم طالما ظلت كل من الدولتين العملاقتين تصر على القيام بعمل عسكري منفرد كلما ادعت بوجود تهديد لأمنها . فلماذا

لا تأتيان هما أيضا بمخاوفهما وشكاواهما بشأن تهديد أمنهما الى مجلس الامن ، وهو ما تطالبان به دائما الدول الاقل منهما قوة ؟ ان هذه الطريقة اثبتت فائدتها في الازمة المتعلقة باقامة القذائف في كوبا ، ويمكن ان تكون لها نفس الفائدة في الحالات الاخرى ذات الصلة المباشرة بمصالح الدول الكبرى والسلم على السواء .

١٩٩ - وكما اتاحت لي الفرصة ان اذكر في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨ امام مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد بمدينة الجزائر ، فان القرارات التي اتخذتها تلك المنظمة بشأن النزاع في نيجيريا هي الاساس الذي بنيت عليه موقفي وطريقة تصرفي حيال هذه المشكلة . ولقد اعربت لذلك المجلس كذلك عن املي الصادق في ان يتسنى ، نتيجة للجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية ، وبخاصة لجنتها الاستشارية السداسية التي دارت برعايتها مؤخرا محادثات تمهيدية في نيامي واديس ابابا ، اجراء مفاوضات مثمرة تؤدي الى ايجاد حل عادل يكفل الامن لجميع سكان نيجيريا .

٢٠٠ - وقد وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات في الجزائر على قرار ينص على ان منظمة الوحدة الافريقية تحيط علما بالتقرير المقدم من اللجنة الاستشارية عن نيجيريا ، وتدعو الزعماء الانفصاليين الى التعاون مع السلطة الاتحادية بغية اقرار السلم والوحدة في نيجيريا ، وتوصي الحكومة العسكرية الاتحادية في نيجيريا بأن تعتمد ، اذا توفرت الشروط السابقة ، الى اعلان العفو الشامل والى التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية بغية ضمان الامن الشخصي لجميع النيجيريين دون تفرقة لحين اقرار الثقة المتبادلة ، وتدعو مرة اخرى جميع الاطراف المعنيين الى التعاون بغية تأمين سرعة وصول معونات الاغاثة الانسانية الى جميع المحتاجين اليها ؛ وتدعو جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة واعضاء منظمة الوحدة الافريقية الى الامتناع عن اتيان اي عمل من شأنه ان يعرض للخطر وحدة نيجيريا وسلامتها الاقليمية وسلمها ؛ كما تدعو اللجنة الاستشارية ، ان تجدد ثقتها بها ، الى متابعة جهودها الرامية الى تنفيذ القرارات المتخذة في كينشاسا والجزائر . واني آمل مخلصا في ان يصبح هذا القرار اطارا لقرار السلم وانهاء هذا النزاع المفجع الذي يقتل فيه الاشقاء بعضهم بعضا .

٢٠١ - ولقد كانت نشاطات اسرة مؤسسات الامم المتحدة فيما يتعلق بالنزاع الدائر في نيجيريا ذات طبيعة انسانية صرفة . ونظرا الى تأثرى العميق لمحنة السكان في المناطق النيجيرية التي اصابتها ويلات الحرب ، فقد اوضحت في ١٣ تموز (يوليه) ١٩٦٨ للجنرال ياكوبو غوون ، رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية لنيجيريا ، ان هيئات الامم المتحدة الانسانية على استعداد للاسهام بنصيبها في تلبية الحاجات العاجلة لضحايا الاعمال العدائية من المدنيين ، وابدت كذلك استعدادى لايفاد ممثل الى لاغوس على الفور لبحث وسائل تنفيذ هذه المهمة الانسانية . وفي ٢٩ تموز (يوليه) ، اكد الجنرال غوون قبوله بعرضي ايفاد ممثل لي ، ومن ثم فقد قمت في ١ آب (اغسطس) بتعيين السيد نيلز - غوران غوسينغ ممثلا لي للمساعدة في نشاطات الاغاثة والنشاطات

الانسانية المتعلقة بضحايا الاعمال العدائية من المدنيين . وبعد اجراء مشاورات في نيويورك ، وجنيف ، وصل السيد غوسينخ الى لاغوس في ١٧ آب (اغسطس) . وفي هذه الاثناء ، ذهب السيد نيجيريا السيد هنري ر . لا بويس ، المدير التنفيذي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وهناك قام برحلات واسعة النطاق تفقد فيها الكثير من المناطق التي يعاني سكانها ، وخاصة الاطفال منهم ، حاجة ماسة الى المؤن المختلفة ، واجرى الترتيبات المتعلقة بالمساعدة المقدمة من المؤسسة السي المنكوبين .

٢٠٢ - ورغبة في تنسيق الجهود وضمان اقصى قدر من الفعالية في العمل ، فقد اتفق عدد من المنظمات الحكومية والخاصة على توجيه كل المساعدة الانسانية لضحايا النزاع النيجيري عن طريق اللجنة الدولية للصليب الاحمر . ولا يزال هذا الاتفاق قائما ، علما بأنه يشمل نشاطات الاغاثة التي تباشرها الامم المتحدة ، ولا سيما نشاطات مؤسسة الامم المتحدة لرعايا الطفولة .

٢٠٣ - وقد طلبت الحكومة الاتحادية مني ان اعين مراقبا لزيارة المناطق المتأثرة بالحرب في نيجيريا ؛ وتلبية لطلبها قمت من وقت قريب ، في ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨ ، بتعيين السيد غوسينخ لهذا الغرض . وسيضطلع السيد غوسينخ بهذه المسؤولية الاضافية في اطار ولايته بوصفه ممثلي لشؤون النشاطات الانسانية في نيجيريا . وتتمثل مهمته في ان يعاين بنفسه حالة السكان في تلك المناطق ، ويجسرى تقييمها لاحتياجاتها ، ويوصي بالطرق والوسائل الكفيلة بالتعجيل بتوزيع مؤن الاغاثة ، ويوافيني مباشرة بكل ما يتعلق بذلك من معلومات .

٢٠٤ - ومن المؤسف ان الجهود الرامية الى التعجيل بتوزيع المؤن على المناطق المنكوبة تعرقلها صعوبات ناشئة عن العمليات العسكرية التي يضطلع بها الجانبان . ولا شك في ان هنالك حاجة كبيرة الى شحن كميات اكبر من مؤن الاغاثة ، الا ان المشكلة المباشرة الأهم هي الحصول على تعاون اتم من المضطلعين بالمسؤولية في مناطق النزاع ، وذلك فيما يتعلق بالتسهيلات والوسائل اللازمة لنقل المؤن وتوزيعها .

٢٠٥ - واني ادرك حق الادراك الاثر الكئيب الذي تتركه قراءة هذه الوثيقة في النفوس ، الا اني لا اعتقد ان الاحوال الدولية الراهنة تبرر الركون السهل الى التفاؤل . وفي الوقت نفسه فاني ارى انه لا يكفي التأسف على الماضي ، بل علينا ايضا ان نجد جهودنا من اجل النهوض بقضية التفاهم الدولي ، وان نكرس انفسنا مرة اخرى لمبادئ النظام الدولي والاخلاق الدولية المقررة في الميثاق . ويبدو لي ان جميع الدول الاعضاء ستجد الفرصة سانحة لهذا التكريس المجدد ونحن نقرب من الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الامم المتحدة . واني اعتقد ان الدول الاعضاء ستترغب في الاحتفال بهذه المناسبة الاحتفال اللائق ، واود ان اقترح ان يقوم رئيس الجمعية العامة في وقت مبكر جدا في الدورة الثالثة والعشرين ، بعد اجراء المشاورات

اللازمة ، بتميين لجنة من الدول الاعضاء يطلب اليها تقديم تقريرها عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة لكي تنظر فيه قبل اختتام دورتها الحالية . وآمل ان تتمكن الجمعية من اعتماد التوصيات التي تتيح الاحتفال ، على اسب وجه ، بالذكرى الخامسة والمشرين لتأسيس الامم المتحدة .

توقيع

اوثنانت

الامين العام

٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨

كيفية الحصول

على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من
المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم .
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :
الأمم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

١٩٣٩٣ - ٦٦
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩

Litho in U.N.

الثنى : دولار امريكي
(او ما يعادله من النقود الاخرى)

Price: \$U.S. 1.00 (or equivalent in other currencies)

طبع في الامم المتحدة

19393-November 1969-775

Introduction to the Annual Report of the Secretary-General on the Work of the Organization
(September 1968)

General Assembly Official Records: Twenty-Third Session, Supplement No.1A(A/7201/Add.1)